

عرفتش الحثيات ديال طرح هذا السؤال.. لا هو اسمح لي، السيد الرئيس، هو أنه البث كيكون في الثانية والنصف، الجلسة أتم تلاحظون انطلقت متأخرة على الأقل برع ساعة، هذا هو اللي كين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارات المحترمات،

في البداية أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 04.12 يتعلق بالتجميع الفلاحي؛

- مشروع قانون رقم 03.12 يتعلق بالهيئات بين المهنة للفلاحة والصيد البحري.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

"السيد الرئيس المحترم

تحية طيبة،

وبعد، نظرا لالتزامات طارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الطاقة والمعادن بإدراج السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه مباشرة بعد تقديم السؤال المتعلق بقطاع الصناعة والتجارة.

مع خالص التحية.

الحبيب الشوباني

وزير العلاقات مع البرلمان."

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين: كذلك توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصناعة والتجارة بتقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه لوزارته في بداية الجلسة.

وكذا طلب السيد وزير التجهيز والنقل بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة نظرا لالتزاماته بنشاط ملكي.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 12 يونيو 2012:

محضر الجلسة رقم 817

التاريخ: الثلاثاء 21 رجب 1433 (12 يونيو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عيو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني الأعضاء، أختي المستشارة،

غير باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، كنعط السؤال واش كين البث ولا ما كينش؟ إذا كان البث في الإذاعة سنستأنف، ما كينش البث الفريق غادي ياخذ موقف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أنا بالنسبة لي ما تقدرش تقول لك واش كين البث ولا ما كينش، لأنني جالس هنا بجالي بجالك، يمكن لنا نسولو السيد الوزير، الحكومة إذا يمكن لها تجاوب على هاذ السؤال؟ تفضل السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع

المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، في الحقيقة أنا هاذ السؤال بالنسبة لي غريب، أنا ما

في نفس الاتجاه ففريق الأصالة والمعاصرة يتضامن مع الفريق المحترم فيما يخص هذا الموضوع لأننا في فريق الأصالة والمعاصرة كنا نتمنى في ظل هذا الدستور الجديد الذي أقر مبدأ المسؤولية مع المحاسبة، كنا نتمنى أن نسمو بعمل هذا البرلمان إلى المستوى المنشود، وكنا نتمنى دائماً أن لا نجعل منبر هذه القاعة ولا القاعات ديال البرلمان بمجلسيه، منبرا للتهم والسب والقذف، احنا نتمنى على أن نسمو بهذا العمل.

وبالتالي، نتمنى ألا يتكرر هاذ المسائل هاذي، لأن عندما نقول على أن وزير سابق قبض 40 مليون من تحت الدف، من تحت الطلبة، أشنو هو تحت الطلبة عند المغاربة؟ هو الرشوة. وبالتالي، لا بد من الحكومة، وأتمنى من الحكومة أن تفتح تحقيقاً في هذا الموضوع، لأن إذا كان هاذ الشي صحيح راه ما خصوص يكون أمين عام ديال حزب، راه خصوص يكون في بولمارز إذا دار ذاك الشي.

نتمنى على أنه يفتح تحقيق، وبالتالي فاحنا غادي ننسحبو 5 دقائق تضامنا مع الفريق.

السيد رئيس الجلسة:

واش غادي تنسحب أو ما تنسحبش؟ غير جي نيشان. شوفو احنا نقطة نظام كنعطوها في إطار التسيير.. غادي تنسحب حتى انت؟ يالله سير.. السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس.

أشكر السيد الرئيس، من بعد ما يكون كل واحد فينا مسؤول عن الكلام ديالو، لأن بالنسبة لي أنا مسؤول عن الكلام ديالي، والسادة الرؤساء مسؤولين عن الكلام ديالهم.

ولهذا، السيد الرئيس، إذا كان شي موقف واخذه شي فريق وبرر ما فيها باس للرأي العام الوطني، هاذي مسائل عادية.

ولهذا، السيد الرئيس، احنا علاش غادي نضم الصوت ديالي للإخوان، لأن ابغينا في هاذ الظرف اللي كنعيشو البلاد، كايين الركوب على بعض الأشياء، وسبق لي قلت أنه ما يمكنش أيا كان يركب على شي ملف على حساب الانتخابات، أي حاجة كانت إلا وتمشي للقضاء، أي حاجة كانت إلا والوزير المعني بالقطاع يصرح، ولهذا حتى احنا ملي كايين هاذ السلوك وباقي مستمر أنه نعلن انسحابنا واحد 5 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ما كايين مشكل، 5 دقائق دايزة. تفضل أستاذ.

المستشار السيد عمر ادخيل:

شكرا السيد الرئيس.

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالا؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.
- لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل أستاذ.

المستشار السيد توفيق كيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، تبعا لاجتماع فريق التجمع الوطني للأحرار صباح اليوم، اللي تداول فيه ما عرفته الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفهية بمجلس النواب يوم أمس، حيث استنكر بقوة السادة المستشارون أعضاء الفريق التصريحات غير المسؤولة للنائب البرلماني من فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، والذي تهجم فيها على رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي كان يشغل منصب وزير الاقتصاد والمالية.

فأمام خطورة مثل هاته التصريحات التي تدخل في إطار الشعبوية والمزايدات السياسية الرخيصة التي لا تخدم العمل السياسي في شيء، بل تكرر منطق الأسلوب الظلامي المتبع من طرف بعض الأطراف التي تريد اللجوء إلى هاته الأساليب القذرة للتغطية على عجزها وفشلها في تدبير الشأن العام، هاته الأساليب المرفوضة اليوم جملة وتفصيلا من طرف الجميع. أمام هذا كله، السيد الرئيس، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، يعبر عن تضامنه المطلق مع رئيس حزبه، ويفند كل الإدعاءات الرخيصة والمجانبة التي تحاول النيل من شخصه كرجل دولة مارس تدبير الشأن العام بكل اقتدار وبشهادة أكبر المؤسسات المالية الدولية.

لذا، فإننا نعلن انسحابنا من هاته الجلسة، مقاطعين كافة جلسات مجلس المستشارين واجتماعات لجانته الدائمة، إلى حين تقديم اعتذار رسمي، وأقول اعتذار رسمي وصریح من الجهة التي لفقت هذه الاتهامات الرخيصة لرئيس حزبنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن زيد السي التويزي، تفضل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

زملائي،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن الكلمة في إطار المادة 128.. في دقيقة الله يخليك، تفضل، غير باش ندخلو في الموضوع، عندكم الإحاطة..

المستشار السيد محمد الأنصاري:

على كل حال الآن، اسمح لي الله يخليك، السيد الرئيس، هاذ الباب كان لا يفتح، وإذا فتح فلا بد أن نسجل كذلك بدورنا موقفنا في الفريق الاستقلالي.

نحن نتأسف لما وقع اليوم في هذه المؤسسة، هذه مؤسسة دستورية في إطار البرلمان، وإن كان الدستور يجمع في بعض موادها ما بين المؤسسات، فهي مؤسسة كذلك لها أجهزتها، وهذا فضاء البرلمان بمجلسيه، هو فضاء للحوار وللنقاش وللاختلاف، الاختلاف السياسي والاختلاف في عدد كبير من القضايا، ولا نريد أن يتحول الخلاف إلى مواقف من أجل التآزر لشل - كما قال الزميل الأستاذ أعمو- واحد العمل ديال مؤسسة دستورية وجلسة دستورية، لأن الخطاب هنا هو موجه كذلك إلى الرأي العام في نطاق الرقابة التي مارسها على الحكومة.

ولهذا، أتمنى ألا تنتقل العدوى في بعض الأحيان، لأن هاذيك مؤسسة ولها اختلافاتها، لا في الحصانة ولا في النظام الداخلي وهنا، وكل كلمة لها توصيفها القانوني وهي في خانة معينة من أجل متابعة من رأى أنها تمس به في سمعتها، إلى غير ذلك.

إذن أتمنى، السيد الرئيس، نحن الباقون داخل هذه القاعة ملتزمون بالقيام بعملنا داخل المؤسسة الدستورية. أنا نتكلم على راسي الله يخليك، نتقول المتواجدون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي. صافي باراك، وا أفرياط باراك. تفضل فريق التحالف الاشتراكي، تفضل للإحاطة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا أتوجه إليكم وأنا مليء بحسرة وألم وأسى بسبب ما حصل مرة أخرى بمدينة الدار البيضاء إثر انهيار عمارة قديمة، توفي عدة أشخاص بسبب هذه الكارثة. مرة أخرى نتوقف للترحم على أرواحهم ولتقديم العزاء إلى ذويهم وأهلهم، ونتمنى أن يتوقف هذا المسلسل خلال هذا الأسبوع، لأنه تكرر بشكل غير طبيعي.

السيد الرئيس،

أولا نحترم قرار السادة رؤساء الفرق اللي اتخذوا.. ولكن، السيد الرئيس، أرجو تطبيق القانون لأن بالنسبة لنقط نظام دائما ينصبون في إطار التسيير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة ب7 طلبات إحاطة.. تفضل السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس.

يظهر لي وصل الوقت أن مجلس المستشارين يعاود يدقق القوانين الداخلية ديالو. أظن أن هناك فرق بين موقف سياسي يقتضي الانسحاب ورتب على الانسحاب ما معنى الموقف السياسي والحوار حوله، أما أن يتحول الانسحاب نتيجة موقف ذو طبيعة تعاضدية بسبب خلافات أو تضامن داخل فريق أو فرقاء، فهذا يدخل ضمن أعمال التواطؤ ضد استمرار أداء المؤسسة لمهمتها وروح القانون الداخلي. والدستور واضح في أنه لا يجوز التواطؤ من أجل تعطيل المؤسسة لأنه هذه أمانة وهذه مسؤولية لا يجب أن تكون موضوع مراهنات أو جدالات.

جانب ثاني، أن الجرائم البرلمانية حدد لها القانون الإطار لتوضيحها والحسم فيها تحت إطار الحصانة البرلمانية. الدستور جديد تنبه في الفصل في هذه المسألة ليطور القانون الخاص بالجرائم البرلمانية وتنظيم كذا..

نتأسف في فريقنا أن نصل إلى توقيف عمل البرلمان بانسحابات في إطار تعاضديات وليس في إطار تضامن سياسي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ما كين باس، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

السيد الرئيس،

طبعا هاذي ماشي نقطة نظام، ولكن نلاحظ بأنه الآن تسجل مواقف، ونحن بالطبع نمارس هنا السياسة.

الحدث الذي وقع البارحة في مجلس النواب، الجميع يظن أنه نتمنى أن لا يتكرر، لأنه المواطن المغربي يتابع الآن، وخاصة مجلس النواب وماذا يقع في مجلس النواب من العمل البرلماني والحضور المكثف للأخوات والإخوة البرلمانيين وممارسة حقهم في الديمقراطية.

ولكن لما نسمع الآن ما وقع من حدث ومن قذف، هذا غير مقبول من أي كان، كيفما كان الحزب، وكيفما كان البرلماني، هذا غير مقبول. شكرا.

والنقابات..

اسمعوا لنا السادة الوزراء، ما غنكم لشم.. اعطيهم إحاطة، تصنتوا لنا، تصنت لنا السيد الوزير، اسمع لنا مزيان، اسمعوا لنا اشوية، تصنتوا لنا اشوية، اعطيونا اشوية الوقت وباراكا من الاستعلاء.

كما أن الحكومة تهيج المقاربة الأحادية في موضوع حيوي بالنسبة لبلدنا، يحتاج إلى حوار وطني تشارك فيه الأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية وجمعيات حماية المستهلكين، حيث عجزت الحكومة على القطع مع ريع المقاصة في غياب رؤية شمولية، يستفيد منها الفاعلون الاقتصاديون، مستهلكون أو مشاركون في سلسلة الإنتاج، بغية الرفع من المردودية والإنتاجية والنجاعة مع الحفاظ على السلم الاجتماعي.

لقد أخلفت الحكومة وعودها أثناء حملة الانتخابات التشريعية الأخيرة، فأين هو الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم؟ وأين هو الرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 1500 درهم؟ وأين هو إعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل؟ وأين هي الضريبة على الثروة؟ وأين هو تحسين دخل الموظفين وعموم الأجراء؟

لقد ظهرت الحقيقة، والأخطر من ذلك أن الحكومة بدأت تطبيق مخطط للتقويم الهيكلي، لكن بصيغة جديدة ولطيفة تعتمد أنسنة الخطاب، وتدغدغ عواطف الفئات المستضعفة. لذلك، نبه الحكومة لنقول لها: إن تحرير الأسعار بشكل عشوائي وانتقائي سيؤزم الوضع الاجتماعي لفئات واسعة من المجتمع.

كما نسجل الاحتكار الأحادي لرئيس الحكومة للإعلام العمومي البصري في سابقة أولى من نوعها، حيث نعتبر أن الحكومة قد خرقت الفصل العاشر من الدستور من حيث حرمان المعارضة من الإدلاء بأرائها للمواطنين حول الزيادات الأخيرة.

ونسجل كذلك مسؤولية الحكومة في تعثر الحوار الاجتماعي وإعطاء الأولوية لقمع التظاهرات السلمية والالتفاف على الوفاء بالتزاماتها في حل المشاكل وتلبية الملف المطلي والمشروع للطبقة العاملة بكل فئاتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الحركي، تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا في الفريق الحركي نسحب الإحاطة نظرا لما جاء في نفس السياق وما سبق ذكره من طرف الرئيس المحترم في نفس الموضوع، الأخ رئيس فريق التحالف الاشتراكي.

السادة الوزراء،

أظن أنه من مقومات الحكامة التحلي بمبدأ الاحتراز واليقظة في تدبير المجال العام، لأن المجال العام فيه مخاطر وكوارث لا يمكن أن تنسب كل مرة تلو أخرى إلى القدر، لأن انهيار المنازل ليس بشكل قذري.

وأخاف أن تنتقل من غياب مبدأ الاحتراز إلى ملامسة مبدأ اعتداء الدولة على مواطنيها، لأن اعتداء الدولة على مواطنيها يدخل في باب جرائم عدم إعانة شخص في خطر. هذا الخطر معروف، 120 ألف وزيادة من الدور أهلة للسقوط، تتطلب ضرورة التدخل المستعجل لوقف هاته الجرائم.

فصحيح على أن سياسة الإسكان تعاني من قصور كبير في بلادنا منذ سنوات، صحيح على أن الأمر يتعلق بمعالجة سريعة تنهي الوضع الراهن، كثرة التدخلات، عدم تحديد المسؤوليات، هذا كله أدى إلى تعقيد المسألة، بجانب البناء العشوائي المتزايد، دور الصفيح، البناء الأهل للسقوط، ضرورة تجديد النسيج المعاري، هذا شيء أصبح لا يستحمل ولا يمكن أن يقوم به جهاز واحد.

لذلك، ندعو إلى وضع خطة مستعجلة وطنية لحل هذه المعضلات في أقرب الآجال، وندعو إلى التفكير بجد في وضع قانون للتعمير يراعي هذه المسألة. المغرب بصدد التضحية بمدنه القديمة وبعثاقتها وبتراثه وبإنسانه كذلك، يجب أن يتوقف هذا المسلسل.

نتمنى أن يكون مفهوم السياسة الجديدة التي انطلقت مع الحكومة الحالية مشورا جديدا لإعادة النظر في مأساة السكن، في مأساة انعدام العلاقة العقارية، في مأساة اتساع الفقر وتميش المواطنين بسبب عدم إدماجهم في محيطهم العام.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

تعرف الساحة الاجتماعية والوطنية نضالات واحتجاجات بفعل القرار اللاشعبي الذي اتخذته الحكومة والمتمثل في الرفع من أسعار المحروقات بشكل محمول. هذا القرار الخطير الذي يتزامن مع وضعية اقتصادية هشة، أجهزت على القدرة الشرائية الضعيفة أصلا لأغلب الفئات الاجتماعية في توقيت يعرف زيادات على مستوى إنفاق الأسر المغربية.

إن الحكومة تفتقد الرؤية الشمولية لإصلاح نظام المقاصة، ذلك أنها تعوزها الجرأة السياسية لمواجهة الحيتان الكبرى التي تستفيد من معظم الغلاف المالي لهذا الصندوق، كما أن الحكومة تهيج المقاربة الأحادية في موضوع حيوي بالنسبة لبلدنا، يحتاج إلى حوار وطني تشارك فيه الأحزاب

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس، يعيش الشعب السوري الشقيق محنة حقيقية، هددت أمنه واستقراره، وأباحت دماء الأبرياء من الشعب السوري، سواء من أفراد الشعب العزل والذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بالحرية والديمقراطية أو في صفوف قوات الجيش السوري التي أرغمها النظام القائم على الدخول في مواجهة ضد الشعب وتقتيل أبنائه، شيوخ ونساء وأطفال.

حيث، السيد الرئيس، أكد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة أن أطفال لا يتجاوز عمرهم الثامنة كانوا ضحايا آلة القمع، هذا الوضع المأساوي والمرشح للاستفحال بفعل التعنت والإصرار على التحكم والقبضة الحديدية والضرب عرض الحائط كل المبادرات العربية والدولية يستدعي مواقف حازمة، خصوصا على المستوى العربي.

لذلك، نحن في الاتحاد الدستوري، ندعو ونطالب الحكومة المغربية باستدعاء سفير المغرب بسوريا، إن اقتضى الحال سحب التمثيل المغربي الرسمي ووقف أي تعامل مع النظام القائم إلى حين عودته إلى الرشد والتجاوب مع المبادرات الدولية والعربية لتجنب سوريا الشقيقة ويلات الحرب والقمع والعنف والافتتال بين أفراد الشعب السوري الشقيق.

السيد الرئيس،

يشهد التاريخ للشعب المغربي تضامنه مع جميع الشعوب العربية في المحن التي عاشتها، لذلك وجب على الحكومة أن تكون في مستوى هذه المواقف القومية الخالدة، وأن تكون لها الشجاعة والجرأة لاتخاذ المواقف الحازمة. حرام ثم حرام ثم حرام، الدول الغربية تأخذ مواقف لحماية الشعب السوري ونحن العرب نتفرج على المأساة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل

السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوان الكرام،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في إطار المادة 128، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة.

كما تعلمون، السيد الرئيس، لقد أدى انقطاع تهطل الأمطار خلال فترة طويلة وحساسية خلال هذا الموسم من تطورات النمو النباتي، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على مردودية زراعة الحبوب بالمغرب، وخاصة في بعض المناطق التي عرفت شحا في الأمطار كما هو الشأن بالنسبة لجزء هام من الشاوية، علما أن الفلاحين قاموا بمجهودات كبيرة لزراعة أراضيهم وأفرغوا ما في جيوبهم من سيولة نقدية، بل أغلبهم قام بالاستدانة من المؤسسات المقرضة وغيرها وقام بعملية التأمين على المحصول، إلا أنه فجع الفلاحون بتأخير عملية التقييم التي تباشرها الوزارة المعنية والشركة المؤمنة وتسديد المستحقات للمتضررين على غير العادة.

من هذا المنبر، نطالب السلطات المعنية بالإسراع بتسديد المستحقات لإعادة الثقة وإعطاء الانطباع لمسيرة ومواكبة وزارة الفلاحة لهموم الفلاحين.

كما أننا نعتبر أن نظام التأمين على الجفاف نظام معقد ولا يستجيب لحاجيات الفلاحة والفلاحين نظرا للعديد من بنوده المتشعبة، إن لم نقل المجحفة، التي تخدم مصالح الشركات أو الشركة المؤمنة بالدرجة الأولى على حساب الفلاحين وتحول دون استفادة الفلاحين بالشكل المطلوب.

لهذا، نطالب وزارة الفلاحة باعتماد نظام تأمين على المحاصيل أكثر تبسيطا وأكثر شفافية، حتى ينخرط فيه جميع الفلاحين بالمغرب، علما أن النظام الحالي المعمول به منذ أكثر من 10 سنوات نظام لم يعط نتائج متوخاة، بحيث لم يغط أكثر من 5% من المساحات الفلاحية المزروعة، لم يتعد 320 ألف هكتار من 6 ملايين ديار الهكتارات، إذن نظام لم يؤت النتائج المتوخاة وبالتالي يجب اعتماد نظام واضح، شفاف، بسيط في التعامل مع الفلاحين لكي ينخرط فيه جميع الفلاحين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إحاطتنا اليوم تتعلق بارتفاع وتيرة الانهيارات المتكررة للمنازل بالمدن العتيقة والتي تستدعي منا جميعا تكسير جدار الصمت واللامبالاة التي

تحركها العقد والأحقاد الدفينة في نفوس الاستعمار الإسباني والمنقوشة في تاريخهم الأسود.

حيث ندعو بهذه المناسبة الحكومة المغربية إلى الإنكباب بجدية ومسؤولية على معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خاصة بمنطقة الريف، وإعادة الاعتبار لمنطقة الريف بصفة عامة ومثلث الموت: أكنول، بورد أجدير، تيزي وسلي، خاصة باعتبارها انطلاقة الشرارة الأولى في الدفاع عن الوحدة الترابية بتاريخ 2 أكتوبر 1955.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 15 سؤالا، تسعة منها آنية موجهة لكل من قطاعات التعليم العالي، الصحة، الصناعة والتجارة، الثقافة والشؤون العامة والحكامة، و6 أسئلة عادية موزعة على قطاعات الصحة، المالية، الطاقة والمعادن والصناعة التقليدية.

نستهل جدول أعمالنا هذا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول ما تعرفه سوق مادة زيت الزيتون من تلاعبات. الكلمة للفريق المنسحب.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول حماية بعض المراكز من آثار الفيضانات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الإخوة المستشارين،

لقد شهدت بعض مناطق المملكة العديد من الفيضانات، خلفت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وهو ما دفع الوزير الأول السابق إلى إحداث لجنة اليقظة، حددت حوالي 60 نقطة كمنطقة سوداء ذات طابع استعجالي، تتطلب تدخلا سريعا من طرف الدولة لحماية الدور والأراضي الفلاحية من آثار الفيضانات، ومن ضمنها مناطق تازة وواد أمليل، تايناس، أكنول والناظور وما جاورها.

وإذا كنا نعبّر عن ارتياحنا للتدخل المستعجل الذي قامت به المندوبية السامية للمياه والغابات واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية بعض هذه المراكز من الفيضانات، فإننا بالمقابل نسجل تماطل الحكومة ولا مباليتها وعدم قيامها بتدخل ملموس في هاته المناطق على الرغم من مرور أزيد من 4 سنوات من الاجتماع الذي تم عقده بوزارة الأوقاف برئاسة السيد الوزير السابق، وحضور مجموعة من المسؤولين الحكوميين للقطاعات المعنية، وقد كانت فرصة للقاء مجموعة من الشركاء والمنتخبين من جهة مكناس-تافيلايت-والجهة

اعتادت الحكومات السابقة نهجها وسارت على دربها الحكومة الحالية المنهزمة أمام شعوبها.

لأننا نلاحظ في فريق الأصالة والمعاصرة أن أقصى ما تقوم به أمام هذا الرقم المهول... بشكل متتالي هو الاكتفاء بملول ترقيعية هي في الواقع مجرد ردود أفعال لحظية في غياب أية معالجة حقيقية لهذه الظاهرة أو، إن صح التعبير الحرب القائلة والمستمرة، سواء في بعدها الوقائي والاستباقي أو في بعدها العلاجي، بالإضافة إلى افتقاد الحكومة لمقاربة شمولية تنطلق، بدل رفع الشعارات الرنانة والمبادرات العرجاء التي تكلف مالية الدولة مبالغ خيالية، تنطلق من تشخيص واقعي وإعداد إحصاءات دقيقة وإنجاز تقييم لسياساتها العمومية.

في هذا المجال خاصة، وأن استمرار انهيار المنازل لازال مرتبطا باعتماد معطيات لا تأخذ بعين الاعتبار تباين وتنوع الأبنية المتضررة، وفي غياب فتح تحقيق إداري وقضائي لتحديد المسؤوليات ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء التأخر والتعثر في ترحيل السكان وما يشوب ذلك من زبونية ومحسوبة تطال هذا المجال.

السيد الرئيس،

إننا أمام وجه آخر للفساد وصورة أخرى لعدم فعالية ونجاعة التدبير الحكومي في مجال التعمير وإفاد المدن العتيقة وحماية أمن وسلامة السكان القاطنين بالمنازل الآيلة للسقوط.

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسائل الحكومة: إلى متى سيظل قاطني هذه الدور يعيشون في وضعية شبيهة بمن ينتظر تنفيذ حكم الإعدام أو الموت تحت الأقباض بين لحظة وأخرى؟

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرج على حدث ذو أهمية بالغة لا ينبغي أن يمر علينا مرور الكرام، ويتعلق بالمبادرة الاستفزازية والخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة اليمينية الإسبانية الجمعة الماضية المتمثلة في تكريم الجنود الإسبان بسبب دورهم الإجرامي في حرب أنوال ضد الشعب المغربي الريفي البطل بقيادة الأسطورة المجاهد عبد الكريم الخطابي سنة 1937.

أمام هذه المبادرة التحقيرية، نساءل في فريق الأصالة والمعاصرة حول موقف الحكومة المغربية من هذه الخطوة، حيث فضلت الصمت ولم تبد أي رد فعل أمام حدث خطير من هذا الحجم، والذي يحمل في طياته دروسا كبيرة تترجم خذلان وجبن الحكومة المغربية أمام إقبال إسبانيا المنكسرة والمنهزمة في حرب الريف إلى تكريم وتمجيد جنودها، في الوقت الذي تتجاهل فيه الحكومة محاربيها وجنودها، وخير مثال على ذلك وغير بعيد عن ما يتعرض له أسرى الوحدة الترابية المعتصمين بجنبات البرلمان منذ شهور.

وإن كنا في فريق الأصالة والمعاصرة لا ننتظر من هذه الحكومة سوى أن تسهر على صون كرامة وأمجاد وبطولات شعبنا البطل والوفاء لأرواح شهدائنا ومجاهدنا الأبرار من كل محاولات الخدش والتحقير والإهانة التي

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أنا متفق معك الدراسات كينين، ولكن هذا واقع اللي كنعول لك اليوم، ما تنحملكش المسؤولية أنت، المسؤولية للحكومة السابقة، ولكن ابغينا واحد العقل اللي هو غيور وطني اللي يتدخل بحال هاذ الشكل ديال الدور الآيلة للسقوط اللي كيوقعوا، خص واحد العقل يدبر من الآن لهاذ النقط.

بالنسبة لهاذ المدن اللي أشرت لها حتى حاجة ما تدارت فيها، بعض التدخلات اللي هي محتشمة في بلدية أكنول وواد أمليل. الآن هاذ الوديان اللي كنعترق المجال الحضري واللي غادي تهدد، الله يكرمنا بأمطار الخير، غادي تهدد مجموعة من المدن المغربية، طنجة، فاس، تازة، أكنول، بورد، مجموعة من النقط.

احنا الآن مكنتين، الاستثمار ما يمكش نستثمر، لأن ما دام هاذ الوديان هاذو مختزقة المجال الحضري وما كاينش تدخل هنا، لا من الفرقاء الثلاث ما عدا المياه والغابات اللي الآن كنعدير معالجة ميكانيكية في بعض المناطق، خص الوزارة ديالكم تتدخل بالآليات حتى ذيك الآليات اللي اعطاكم الحكومة ديال اليابان دخلوا للصيانة تخويو الوديان، ذاك الوديان اللي استهلك الآلاف والملايين من الهكتارات ديال الأراضي الفلاحية. وهذا المغاربة راه كرماء يرفعوا دعوة وتغرق الوزارة غير في الدعاوي ديال المواطنين، هاذو أراضي داخين في التدير الحكم باش نشجعو الاستثمار في بعض المدن.

إذن هنا الناس ما قادرش تستثمر، الجماعات ما قادرش تخرج بعض المشاريع واللي كيبدها هو الفيضان. المحولة ديال الواد 2500 طن في الكيلومتر، إذن خص واحد الدراسة وواحد العقل اللي غادي يجمع هاذ الناس، الفلاحة تفرس الأراضي الفلاحية ديالها، كين مجهود، والمياه والغابات اللي راها خدامة الآن كنعدير المعالجة الميكانيكية وكنعشجر الأراضي، ولكن الوزارة غايبة، السيد الوزير.

كين دراسات بالفعل.. لأن هاذ الشي اللي كنعضرو عليه راه العام الجاي غادي نديرو إحاطات ونديرو أسئلة محورية ونرسلو لجنة اليقظة، وماتوا الناس ما ماتوا الناس وما تدارت حتى حاجة، غادي نرجعو لنفس السيناريو. إذن لا خصنا حلول، الدول المتقدمة ابدات من هنا، امشأت حارت الفيضان، انجراف التربة من الأعلى للأسفل، اخوات الوديان، غرساتهم، شجراتهم، دارت لهم الأسوار الوقائية.

إذن، السيد الوزير، احنا الوديان ما يمكش يخلفوا لنا غير الأثر والماء ديالو يمشي مدن أخرى يستهلكوه، لأن دابا حتى في الجهوية الموسعة غادي يولي نقاش...

شكرا السيد الرئيس.

الشرقية وجهة تازة الحسبية-تاوانات الذين طلبوا هذا الاجتماع. في هذا الصدد، نسألكم السيد الوزير: ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها بالتدخل العاجل لحماية هذه المناطق من الفيضانات؟ وما الذي ستقومون به من لتدارك هذا المشكل؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد فؤاد النوري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم لطرح هذا السؤال المهم.

كما تعلمون، نعطي بعض المعطيات، هناك كين دراسة للمخطط الوطني للحماية ضد الفيضانات، هاذ الدراسة قمنا بها في سنة 2002، هاذ الدراسة اعطتنا وحددت عدد المراكز المهددة بالفيضانات بالمغرب ب398 مركز، وبعد من 2002 إلى الآن كان هناك ضبط 40 مركز إضافي كنعط سواء بالنسبة للفيضانات، والآن كين 438 مركز مدينة أو مركز مهددة بالفيضانات.

ومنذ آذاك اللي خصكم تعرفوا علاش هاذ العدد ارتفع من 398 إلى 438 هو أنه مسؤولية محاربة الفيضانات هي مسؤولية يعني جماعية، يعني تتهم قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة ولكن كذلك قطاعات وزارية أخرى، منها الداخلية... إلخ، وكذلك الجماعات المحلية والسكان وكل الجهات المتضررة.

والآن هاذ الدراسات وهاذ ارتفاع عدد النقط السوداء أظهرت أن السبب الرئيسي للفيضانات يعود إلى استغلال المناطق المهددة بالفيضانات والتي تنتمي في غالب الأحيان إلى الملك العام المائي وهاذي مسؤولية ديال الساكنة وديال الجماعات المحلية كذلك.

وفي إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للماء، الإستراتيجية الوطنية للماء واحد من البنود ديالها الأساسية هي محاربة الفيضانات، تم التوقيع أمام صاحب الجلالة نصره الله يوم 19 أبريل 2009 عدة اتفاقيات، اتفاقيات شراكة موضوعاتية ما بين الدولة والجهات والعمالات، وهاذ الاتفاقيات تمت الانطلاقة في هاذ البرامج والانطلاقة في إنجاز مشاريع عديدة ضد الفيضانات وأنجزنا آنذاك أكثر من 100 مدينة ومركز، تم يعني مشاريع لحماية هاذ المدن وهذه المراكز ضد الفيضانات، وتم هذا بأولوية محددة بمعايير عقلانية، ومن المعيار الأول هو الخطر على الإنسان ثم الخطر على الممتلكات، سكن أو ممتلكات فلاحية... إلخ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد المستشار. هاذ المشكل احنا منكبين عليه وعندو أهمية كبرى، ولكن اللي خصكم تعرفوا هو أنه كيقول لنا كاين 400 نقطة سوداء وتنعالجو الآن ما بين 10 و15 نقط في السنة. هو الهدف ديالنا في أفق 2030 انكونو اتبهينا من معالجة جميع النقط السوداء، وهذا تعني تيصصنا نضاعفو الجهود ديالنا وكذلك نضاعفو الإمكانيات والميزانية اللي غادي نخدو لمحاربة الفيضانات.

ولكن تيصصكم تعرفوا بأن محاربة الفيضانات تنعملوها ببعض الوسائل الخاصة للفيضانات وكذلك بناء السدود الكبرى والسدود التلية، هي كذلك تتكون آلية لمحاربة الفيضانات، كل عام عندنا ما بين 2 إلى 3 ديال السدود الكبرى، ما بين 15 حتى ل 30 سدود تلية وسدود متوسطة اللي تيم إنجازها سنويا.

بالنسبة للإقليم اللي أشرت له وهو إقليم تازة، كاين هنا عندنا مشاريع في طور الإنجاز برسم سنة 2011 والميزانية ديالها الإجمالية أكثر من 20 مليون درهم في قطاع الماء، وهنا هاذ المشاريع هي في إطار تشاركي، إذن تيصصك تضاعف هاذ المبلغ المالي، والمبرمجة خلال سنة 2012، يعني الغلاف المالي ديالها 27 أو 28 مليون درهم، مثلا عندي حاية مدينة تازة من الفيضانات الشطر الثاني، يعني الشطر الأول أنجز في سنة 2011، هذا الشطر الثاني.

وعندنا كذلك برنامج للفترة الممتدة ما بين 2013 و2015، هاذ البرنامج فيه عدة مشاريع في هاذ المناطق، يعني إقليم تازة والمناطق المجاورة، والغلاف ديالو المبرمج هو 70 مليون درهم بالنسبة للميزانية ديال وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ونمر إلى السؤال الآتي الثاني موضوعه إقصاء موظفين من متابعة دراستهم الجامعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا شك، السيد الوزير، أن عالم اليوم هو عالم المعرفة والتكنولوجيا واحترام الحريات وحقوق الإنسان، وعندما نتحدث عن المعرفة فلا يمكن

أن نستسيغ اليوم أن هناك اليوم العديد من الموظفين والطلبة أيضا الراغبين في متابعة دراستهم العليا بعد الحصول على الإجازة، يفاجؤون بأن هناك مذكرة من طرف الوزارة تحدد عدد المقاعد للطلبة بالضبط في حدود 35 و30 مقعد، بل وأكثر من هذا أن الأساتذة الجامعيين لا إشكال لهم على مستوى العدد، وأن الدولة ليس لها أي تحملات مادية بشأن هذا الموضوع، مما يثير أكثر من تساؤل حول هذه العراقيل التي تحول دون أن يتمكن الموظفون من متابعة دراستهم.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن التدابير التي تتوون اتخاذها من أجل إصاف هذه الشريحة من الطلبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أولا أن أقول للسيد المستشار المحترم أن مصدر المعطيات مصدر غلط، اللي اعطى هاذ المعطيات، عمر ما صدر من عندي شي ورقة فيها 30 أو 35، هذا افتراء، إذا شي وزير آخر دارها راه الله أعلم، هادي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، في المراسلة مكابنش كلمة موظف، هذا تأويل وتحريف للمراسلة التي ذهبت إلى الجامعات. القانون كان قبل من هاذ الوزارة، أنه تيقول الطالب، بغض النظر واش موظف واش ماشي موظف، اللي غاب 2 مرات ما يدوزش الامتحان، هذا موجود في الوزارة.

كندكرو الرؤساء أن الحضور ضروري، واش أعباد الله ابغيتوا الجامعة تفرق الدبلومات بلا ما يحضروا الناس؟ إلى كانت الجامعة تولي معمل ديال توزيع الشهادات نردوها معمل، الناس ككشي كيغوت كيقول لك أعباد الله راه المستوى نزل. تنقولو العلم بيؤتى ولا يأتي. راكم متفقين معي باللي اللي ابغى العلم يجي لو.

إذن عوض ما تطلبوا تكون الدروس من وراء الرابعة، ملي يكون موظف كيفاش الجامعة تاخذ بعين الاعتبار الوقت الفارغ ديال الموظف باش يديروا فيه الدروس، هذا اللي يمكن نديرو، أما يكون الواحد غايب كيتسجل في أول السنة ويغيب حتى لآخر السنة ويجي ويقول لك ندوز الامتحان، واش هذا كاين في العالم أعباد الله؟ ما كاينش في العالم.

نتفقو أشنو بغيينا من الجامعة المغربية، واش ابغينا المستوى؟ واش ابغينا العلم؟ واش ابغينا ننخرطو في العولمة؟ ولا اللي جا على كانتو يدير شي حاجة؟

الجامعة معروفة في العالم، راه المغاربة - الحمد لله - الماستر والدكتوراة ديال المغرب كانت مقبولة عالميا، راه أعباد الله المستوى هبط. إذا ابغيتوا

واحد الجانب ديال.. ولكن خص يكون واحد الحوار باش تحل هاذ المشاكل هاذي، لأنه ما نجوش وندسو الباب لأن ماشي غير الموظفين حتى الطلبة. احنا ضد التسبب، ولكن أيضا ليس من حقم تحرموا هاذ الشريحة من الموظفين وأيضا من المواطنين أنهم يقرأو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

يعني جريمة اللي حرم شي واحد من العلم، هاذي جريمة، إذن خليونا من الكلام ديال تنحرمو. واش الماستر في العالم واش غتقري فيه 1000؟ راه الأساتذة اللي كيقرروا ماشي الوزارة، راه في الماستر الأساتذة هما اللي كيختاروا العدد اللي يقدوا يؤطروا. إلى كان 5 الأساتذة كيختاروا على القد اللي غادي يؤطروا.

واش كنتالبوا منا المعادلة للماستر اللي كيتأدى عليه بالفلوس أنه يجي واحد يخلص الفلوس وياخذ المعادلة، واللي ما عندوش الفلوس ما ياخذ والو؟

لا هاذ الكلام هو اللي قلتو، أنا ما ابغيناش نعطيو المعادلة، لا، اتما قلتو ما اعطيتوش المعادلة، إيوا هذا كلام؟ وقلتو لنا ابغيتوا المعادلة لـ (DU)... نعم احنا اقيين، احنا موسخين؟ و ما قلناش لكم أتم موسخين، ما قلناش، أنا ما قلناش، أنا ما قلتش. شوف أتم طالبتم بالمعادلة.. اسحب انت الكلمة ديالك، اسحب انت، انت اللي تسحب، ابغيتوا المعادلة، اتما ابغيتوا المعادلة قولوها.. لا هو قالها، لا، لا مكابنش المزايدات، اتما اللي تزايدوا.. والو حتى احنا أكثر منكم. ما زال ما كملتش.

السيد رئيس الجلسة:

وصافي أفرياط، مشكلة هاذي. تفضل السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

إيوا نتكلم؟ احترموا تحترم، الاحترام المتبادل، ما يمكنش يتهمني ويقول لي انت تنحرم، واش تنحرم كندير جريمة.. لا قال لي كنحرم الناس، هذا في المستوى انت، يقول لي كنحرم الناس، هذا كلام؟ هذا كلام؟ هذا كلام ديال كنحرم الناس؟ هذا ماشي كلام. كنرتكب جريمة كنحرم أولاد الشعب يقرأو، لا.

السيد رئيس الجلسة:

إيوا صافي، بالله تفضل السيد الوزير خلي السي الشوباني ابغي الكلمة. الله يخليك صافي، صافي. تفضل السي الشوباني.. صافي، صافي والسبي دعيده الله يخليك، أرجوك، أرجوك.

تعاونو على هاذ الشي تعاونو، هاذ الشي ما فيه مزايدات، هاذ الشي لأولادنا كتنا، لا ماشي معكم، قلت لك هاذ الشي ما فيش مزايدة بيننا، راه أنا اللي قلت ما فيش مزايدة، هاذ الشي ما غاديش تزايدو عليه، علاش؟ أولادنا هاذو، أشنو ابغينا لهاذ الأولاد؟ واش ابغينا المستوى دياهم يكون مزيان ولا ابغينا غدا ياخذ الماستر ويجي يقري أولاد الشعب عاود ثاني في المدرسة، ويقول لك ما كينش المستوى؟

راه تنضاربو على المستوى، هما كلهم مغاربة، يكونوا 40 أو 50 أو 60 كلهم أولاد المغاربة اللي غادي يقرأو، واش غادي نجيبو الروس يقربو لنا في الجامعة ديالنا؟ كلهم مغاربة، الأساتذة ما تنقولش لهم هذا ما تسجلوش هذا موظف. عيب إذا كانت شي مذكرة قالت ما تسجلوش الموظف، ما كيناش، السيد المستشار، ما كيناش. إذن هي تأويلات و التأويلات احنا في غنى عن هاذ التأويلات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي أفرياط.

المستشار السيد عبد الملك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

غير أعتقد احنا نتحاولو بعض المرات أننا نتجنبو نعدو في الخطاب ديالنا، ولكن تجربوننا على ذلك. للأسف، السيد الوزير، أتم خاصة المنتمون لحزب العدالة والتنمية يعتبرون أنكم دائما أتم.. لا هاذ الشي.. راه كايبة استمرارية ديال الدولة واستمرارية الحكومة. أنت كتقول لنا دابا أن ما كيناش مذكرة، كايبة مذكرة. أنت كتقول هذا مصدر خاطئ، راه كانت مذكرة في السابق، احنا ما قلناش، كايبة استمرارية. احنا انطلقنا من هاذ المذكرة اللي كايبة من قبل.

لذلك، السيد الوزير، راه بعض المرات.. دير قرار وألغها أنت، ما عندنا إشكال، فاحنا ملي نتقولو راه ها أشنو كيتقال، كيتقال بأن هاذ الناس ملي تيجيو وتيقروا باش ياخذوا مثلا الماستر أو شواهد أخرى عليا، إما كطلبة كيجيو قدام البرلمان يوقفوا يجتجوا، ومن حقهم يجتجوا، لأن الحق في التشغيل حق من حقوق الإنسان، واللي منصوص عليه حتى في دستور البلاد، وحتى كموظفين من حقهم أنهم يحميو قدراتهم ويحميو الكفاءات دياهم، ما نقاوش نقولو واحد الخطاب اللي نبغيو نغلطو به المغاربة.

احنا ملي قلنا بأن عالم اليوم هو عالم المعرفة والتكنولوجيا واحترام الحريات وحقوق الإنسان، فطبعا لأن من حق الموظف أنه يطور الكفاءات دياهم ومن حقه أنه يحسن الأوضاع الاجتماعية دياهم والمهنية دياهم. فاحنا ما نتقولوش..

وأكثر من هذا، الناس راه كنخلص في الجامعة، وأتم لحد الساعة هاذيك الشهادة ما باغيش تعطيوه المعادلة. احنا طبعا يمكن نتفقو معكم في

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

الوزير لا يحرم أحدا من حقه، الأساتذة هما اللي كيجتاروا ماشي الوزير أعباد الله. ما قلناش ممنوع على الموظف أعباد الله، واش هاذ الشي واضح؟ قلنا لكم هاذ الشي ما كاينش. قلت لكم المعطيات 30-60% قلتو فوجئوا، أنا بالنسبة فوجئوا هي أنا اللي درت هاذي، قلت لكم أعباد الله ما درتش هاذي، واش واضح الكلام ديالي؟ ما قلتنش لشي واحد أنه تيتزايد امعايا، كنتول لم هاذ الشي ماشي موضوع المزايدة واللغة ديالي أظن كانت واضحة.. لا، كانت تهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ابغيت تتدخل طبعاً في إطار هاذ الاحتكاكات اللي كنتوقع. السي دعيدة، السيد الرئيس المحترم، ما تقلقش، يكون خاطر كاشوية واسع، يكون خاطر كاشوية واسع.

قبل قليل تفضل السيد المستشار المحترم وعبر عن الانزعاج ديالو.

المستشار السيد إدريس الراضي:

هاذ الشي راه ما عمرو كان أنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تيجابوب في بلاصة وزير...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أنا لا أجيّب، أنا لا أجيّب، دابا هذا ما ابقاش حوار في هذا البرلمان، هذا ما ابقاش برلمان. أنا ابغيت تتدخل في التنظيم ديال الجلسة، اسمح لي أنا عندي كلمة، أنا عندي كلمة، أنا الرئيس اعطاني الكلمة.. اسمح لي كاين قواعد، كاين قواعد في إدارة الحوار في البرلمان...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، أرجوك، السي الراضي. السيد الوزير، اصبر، اصبر، اصبر، اصبر، وغير أجلس.. شوف، السيد الوزير إلى عندو شي تدخل، واسمع أصحابي وغير تصنت وغير اجلس وغير خليني نهضر أنا، أنا ما نهضرش؟ خليني أنا نهضر.

شوف، السيد الوزير، عندك شي تدخل في إطار تسيير الجلسة؟

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

طبعاً في إطار تسيير الجلسة، وأنا أتأسف على هاذ المستوى ديال الحوار، هذا راه تسيير جلسة، واش هذا رئيس أو ماشي رئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد الوزير، الله يخليك، صافي صافي خلينا اتابعو الجلسة. صافي اجلس، حيد اللي ابغيتي. أرجوك السيد الوزير، الله يخليك، الجلسة أنا قاد بها، الله يخليك، أرجوك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أنا سأبته على سلوك من موقع الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوك السيد الوزير، الله يخليك، الله يخليك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لا، ضروري.

السيد رئيس الجلسة:

أشنو اللي ضروري؟

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

كاين قواعد ديال الحوار في هاذ المؤسسة التشريعية المحترمة. قبل قليل السيد المستشار المحترم عبر عن الانزعاج ديالو لأنه الوزراء تيعتبرهم تيشوشوا عليه.

السيد رئيس الجلسة:

وغير اصبر وصافي السيد الوزير اجلس. الله يخليك في إطار نقطة نظام في إطار التسيير ديال الجلسة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

نقطة نظام في إطار التسيير، نعم نقطة نظام في إطار التسيير ديال الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، أرجوك، الله يخليك.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

قبل قليل السيد الرئيس.. ودابا غير اسمع لي، بعدا اسمع لي وذيك الساعة من حقك علي وحتي عليك أنك تسمع لي، احنا في إطار.. في البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار نقطة نظام عندو الحق يتدخل، نقطة نظام في إطار التسيير إلى شاف شي حاجة ماشي هي هاذيك في التسيير، شوف ملي نسالي واهضر حتى أنت، تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

في إطار التسيير ديال الجلسة، من حق الحكومة أن تسجل ما من

بلادنا والتطور في هذا المجال، وهو الأمر الذي يستدعي منكم، السيد الوزير، تعبئة شاملة لأقسام الولادة وتجهيزها تجهيزا لائقا، خصوصا في العالم القروي وما أدراك ما العالم القروي.

السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية ديال الوزارة ديالكم للارتقاء بأقسام الولادة والتخفيف من عدد وفيات الأمهات أثناء عملية الولادة؟ أتمنى من الله، السيد الوزير، لأن هاذ السؤال سبق لنا وأن طرحناه، واليوم نضيع سؤال آخر باش نعاودوه، كنعادوه هاذ السؤال هذا، نتمنى من الله، السيد الوزير، باش تجاوبونا شي جواب واقعي لحل المشاكل. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يمكن إلا أن أتفق معكم، السيد المستشار المحترم، بخصوص تساؤلناكم التي تعكس اهتمامات المواطنين والمواطنات بشأن قلة الأطر الطبية والتمريضية، النقص في المداومة، كما أكدتم على ذلك، قلة التجهيزات الطبية وتحسين ظروف الاستقبال في المستشفيات العمومي، احنا متفقين على هاذ الشيء.

غير أنا الأمر الذي لا أكون متفقا فيه معكم هو موضوع تقليص معدل وفيات الأمهات، قلت أنها في ارتفاع مرتفع جدا، الذي يعتبر أحد أهم المكتسبات التي لا يجب أن ننكرها، لأن في البلاد المجهودات الكبيرة التي بذلتها الوزارة فمكنتنا من تقليص عدد وفيات الأمهات اللي كانت في سنة 1980 هي 359 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ووصلت سنة 2000 إلى 227 وفاة لـ 100 ألف ولادة حية، وفي 2010 تقلصت لـ 112.

ولكن، للتوضيح، هذه الأرقام ليست أرقام وزارة الصحة من باب الدفاع عن الإستراتيجية، فهي إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط وخاصة إحصائيات منظمة الصحة العالمية.

غير ما يمكن أن أتفق معكم فيه أن عدد الوفيات، ولو 112 هي مرتفعة ومرتفعة جدا على ذاك الشيء اللي ابغيناه ونتمناه، هو أننا مازلنا بعيدين عن أهداف الألفية اللي متفقين عليه، وهو ما نسعى حاليا لتحقيقه عبر تقليص الحواجز، لأن هناك حواجز كثيرة التي تعيق ولوج النساء للمؤسسات الصحية وتحسين نوعية الرعاية والحكمة الجيدة.

واحنا ابدينا في هاذ الشيء منذ 3 أو 4 أشهر، تحسين الولوج للخدمات الصحية، خاصة ما يتعلق بوحدة مستعجلات القرب، اللي قلنا غادي

شأنه أن يساهم في إدارة الحوار بطريقة جيدة وديمقراطية. وقبل قليل أنا غير جيت مثال باش نستأنس فقط في مدخل الكلام، واحنا في مناخ ديمقراطي سنبتعد عن كل الأساليب ديال تشنج الأوضاع.

قلت السيد المستشار المحترم عبر عن الانزعاج ديالو ملي كان تيلقي الإحاطة ديالتو ونبه على أنه السادة الوزراء خصهم يسمعو له، وإذن أقول باسم الحكومة بأنه عندما يكون أي وزير يجيب أيضا من حق السادة المستشارين أن يسمعو وبعد الانتهاء عن التعقيب ديال السيد الوزير من حقكم أنكم تعبروا عن موقفكم في إطار النظام الداخلي والاحترام المتبادل باش تنفادي الإساءة..

السيد رئيس الجلسة:

صافي ها هو راه أتمنى. أرجوك السيد الوزير نواصل الجلسة:

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أنا اسمح لي هاذ اللغة هاذي ما نتعرفش فين نصنفها، لا في القانون ولا في الأعراف الديمقراطية ولا في أي شيء، اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الصحة حول وضعية أقسام الولادة بالمستشفيات العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

أخواتي المستشارات المحترمت،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

لا نخفيكم سرا على أن مجموعة كثيرة من المستشفيات العمومية بالبلاد ديالنا كتعرف واحد الارتباك خطير في التسيير وتعاني قلة الأطر الطبية والتمريضية، خصوصا أقسام الولادة بهذه المستشفيات التي تعيش أوضاعا مزرية والتي من المفروض أن تكون فيها المداومة طيلة اليوم وطيلة أيام الأسبوع، وأن تكون مجهزة بالشكل الذي يمكن من الحد من الارتفاع المهول في وفيات الأمهات أثناء عمليات الولادة.

وإذا كنا نؤمن، السيد الوزير، مجموعة من البرامج الوطنية التي تنظمها الوزارة من أجل محاربة بعض الأمراض والأوبئة، ومنها على الخصوص برنامج الأطفال وحملات التلقيح... إلخ، إلا أن البرامج المرتبطة بصحة الأم، أقول الأم وما أدراك ما الأم، لا تزال متعثرة في شقها المرتبط بوفيات الأمهات أثناء عملية الولادة، إذ لازالت هناك أرقام مخيفة لا تليق بسمعة

عوضناها ب 30 سرير في المستشفى الجديد. حلل السيد الوزير وناقش، هاذ الأفكار ها هي.

نمشي معك، السيد الوزير، لإقليم قلعة السراغنة، مستشفى كبير ديال 600 ألف ديال الناس ما فيش سكانير، السكانير ما كاينش على 600 ألف ديال الناس.

مستشفى للا خديجة بتاملت مجهز وتقام بما يزيد عن 3 مليار سنتيم، ما فيش الأطر الطبية، السيد الوزير، منعدمة. غير المرضين اللي كيخرجوا congé ما كيغادوش يرجعوا.

جاعات في إقليم قلعة السراغنة فيها من 12.000 حتى 20.000 نسمة، كين اللي فيها ممرض، كين المستوصفات اللي هي مغلقة، نفس العملية في واحد المجموعة في إقليم قلعة السراغنة 43 جاعة، وهذه المناسبة أدعوكم، السيد الوزير، لواحد الزيارة ميدانية، مرحبا بك آجي تماك باش توقف على هاذ المسائل اللي هي كنعطوك دابا هنا.

نمشي معك لتغير، المرأة إذا ابغات تولد تمشي حتى لورزازات.. قلت لك قبل قليل رجع الكوتور.. إلى قالها السيد الرئيس الله يسامح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار المحترم، أنا متفق معك، ولكن كين شي حوايج، ماشي اتما تتشكيو واحنا نتشكيو. أنا أقول لك بكل تواضع، نهار غادي نشكي خصني نمشي اجالي، أنا في هاذ الوقت ما نتشكيش، أنا غير نتشرح، ربما طريقي ما تعرفش نوصلها، ولكن ما نتشكيش لأن هذا مسؤولية خصنا نتحملوها وغادي نتحملوها إن شاء الله إلى الأخير.

النقطة الثانية، غير بعض التوضيحات، مستشفى ابن زهر ماشي سديناه، قاعة العمليات.. ابن طفيل غادي نرجع له. مستشفى ابن زهر لأن قاعة العمليات فيهم خلل، سديناهم وغادي يتحلوا من دابا شهر، باش ندرك أنا تابع هاذ الشي شخصيا وامشيت بالله هادي جوج أسابيع باش غيتحل، باش يتم الترميم دياهم والتجهيز دياهم باش هاذ النساء يولدوا إن شاء الله.

أما مستشفى ابن طفيل اللي تتدويو عليه، احنا ابغيناه يكون مستشفى جموي، لأن كين مشكل في مراكش اللي أشرت لها، ما كاينش مستشفى من (Niveau 2)، يعني إما كين مستشفى جامعي ولا تمشي لمستشفيات أخرى، هي المدينة الوحيدة اللي ما فيهاش هاذ الشي واحنا نتأكدوا على هاذ الشي، من دابا 15 يوم غادي نمشيو مع العمال والمنتخبين والنقابات باش نجدو الموقف ديانا، لأن مستشفى ابن طفيل خص يكون مستشفى جموي، باراكا ما غاديش ييتي، احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه.

نديرو منهم 80 في المغرب من دابا 2015، ابدينا ب 20.

النقطة اللي ابغيت التأكد عليها في تحسين الولوج للخدمات، واحنا نتأكدو عليها وغادين في تجاه ضمان الولوج إلى المستشفيات وخاصة الولوج إلى أقسام الولادة.

ثانيا، توسيع الإعفاءات من الأداء، لأن الولادة كانت مجانية في جميع المستشفيات، زدنا لها هاذ العام، منذ شهرين زدنا لها أمرين، الأمر الأول هو اخدينا حتى جانب المضاعفات، مثلا التعنفات في مضاعفات الولادة، وأخذنا في الأمر الثاني التحاليل البيولوجية اللي كان هاذ الجوج يؤدي عليها، حتى هما رجعوا ابتداء من هادي شهرين رجعوا حتى هم بالجان.

تفعيل نظام النقل الاستعجالي بالاعتماد على الوحدات الاستعجالية المتنقلة، وأكثر من مرة ذكرت بهاذ الشي أمامكم السادة المستشارين المحترمين، لأن إذا بغينا نمشيو بعيد، لأن كين تجهيزات، كين الأطر الطبية وخصنا المستعجلات، الوحدات الاستعجالية المتنقلة اللي ابديناها، ابدينا ب 4 أقطاب، واحد في سيدي بنور، واحد في وجدة، واحد في الدار البيضاء، وواحد في مراكش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع، السيد الوزير، أنا كذلك أتفق معك في واحدة، في الصراحة ديالك، اللي قلت لي راه ما كين والو، أنا متفق معك، ولكن أختلف معك، لأن احنا كنشكيو وأتم كنشكيو، ما عرفنا على من نشكيو دابا؟ احنا كبرلمانين كنعقولو والحكومة حتى هي نتقول لك أودي راه ما كاينش هاذ الشي. هذا هو الإشكال الكبير السيد الوزير.

أنا، السيد الوزير، سأعطيك مسائل اللي هي موضوعية وواقعية، أكثر من تلك الأرقام اللي اعطوك تماك.

السيد الوزير، الوزارة في شخص المديرية ديال المستشفيات أقدمت على إغلاق جناح الولادة، فيه 200 سرير في مستشفى ابن طفيل بمراكش، أقول 200 سرير تسد، كانت كتولد فيه 20 ألف امرأة.

كذلك مستشفى ابن زهر المعروف بالمومية، كان فيه جناح ديال الولادة وفيه (2 blocs)، الآن تحول إلى دار الولادة، هذا في وسط قلب مراكش، في جمعة كتكون من ستة أقاليم، كلهم تيجبو إلى هنا، فين صيفطنا واحد 30 ألف، السيد الوزير؟ وتنقولو التقليل ديال الوفيات، كين واحد 30 ألف امرأة اللي كتولد في هاذ الشي فين امشات؟

هذا دليل على الاستمرارية في العبث، هاذ الشي كله 240 سرير

ديال الأدوية، خصنا انشوفو معهم الأئمة، لا يعقل أنه في بلادنا الدواء بالأخص فيما يتعلق بالأمراض المزمنة تيسوى جوج أو لا 3 مرات غالي على الدول الأوروبية، هذا راه واقع السيد الوزير.

إذن هاذ المشكل ديال الدواء كين واحد السياسة ديال اللي قلنا بالنسبة الطبقة المعوزة "RAMED"، "RAMED" ماغاديش يحل المشكل ديال الدواء، "RAMED" ما مقبولش عند الصيدليات، إذن خصنا تفكرو في هذه الطبقة المعوزة فيما يتعلق بأئمة الدواء، وخاصة كما تعرفون، السيد الوزير، هناك أدوية غالية بالنسبة للأمراض المزمنة وهنا تستحضر الأمراض المزمنة السكري ومرض السرطان. السيد الوزير، كيجتاج الملايين، الملايين ديال لآخر، ماشي كهنضر على لآخر..

إذن خصنا تفكرو في هاذ الطبقة هاذي فيما يتعلق بالدواء الغالي، ولماذا تدخل الدولة بحال اللي ادخل كين صندوق المقاصة؟ كين إعانة. تكون واحد الصيغة باش انعاونو هاذ الطبقة هاذي، لأن كيشكل بالنسبة للفئة المعوزة بالنسبة للمغرب واحد المشكل كبير بزاف.

لهذا، السيد الوزير، كنطلب منكم مزيد من الجهود، وأنا أثق في العزيمة ديالكم وفي الإرادة ديالكم. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود أن أنهي إلى علمكم أننا حاليا وتماشيا - كما أشرتم - مع تقرير لجنة المالية والتنمية لمجلس النواب اللي كان هاذي سنين، نسير في طريق بناء تصورات واضحة ومتكاملة بشكل تشاركي لرسم السياسة الدوائية للبلاد، لأن كنعرف عدة إكراهات، أشرت لبعض منها، ولكن اسمح لي نذكر بها.

أولا، السياسة الدوائية ككل، أما الأئمة هي جزء منها، راه ما يمكنش نتذكرو مع الفرقاء ديالنا، نمشيو غير انقص لي انقص لك. هي النقص أنا متفق معك احنا غاديين في هذا الاتجاه، وكناأكد لكم، السادة المستشارين المحترمين، من هذا المنبر أنه بعد أسابيع غادي تكون نتايج ملموسة، وأنا متابع هاد الورقة شخصيا:

- أولا كين مراجعة الأئمة، عدم ملاءمة نظام تحديد الأئمة لمقتضيات الصيدلة لأن كان هاذ النظام من 1969؛

- عدم احترام السبل القانونية للتوزيع عندنا مشكل؛

- بحث ضرورة التعويض عن الأدوية الجنيسة اللي ماكينايش، عدم

غير اللي ابغيت نقول أن النهوض ببنيات مصالح الولادة بالمستشفيات، كان واحد المشروع اللي احنا ابدينا فيه، تأهيل ما يفوق من 20 مؤسسة استشفائية.

هي المشاكل، السيد المستشار، كائنة، ولكن هاذ الشي اللي تتقول كلشي متفقين عليه، ما تنكروش وما عمري نكرو، غير خصنا نمشيو بالندرج، لأن تعزيز العلاجات ما تيطيحش من السماء، لأن المستشفيات خصك تعرف 50% ديال المستشفيات، ديالنا ملي تنسمع السادة المستشارين تيدويو على المنازل اللي تنطج، راه ربما غادي نمشيو في هاذ الإطار، راه 50% قديمة وقديمة جدا. تنظن معكم يد في يد غادي نمشيو بعيد إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الصحة، موضوعه حصيلة مجهودات الوزارة فيما يخص الحد من ظاهرة ارتفاع أئمة الأدوية. كذلك فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، غادي نطرح واحد السؤال اللي في الحقيقة تطرح واحد العديد من المرات، ولكن لا بأس من التكرار، كين واحد المشكل اللي بشهادة الجميع، كين مشكل في بلادنا ديال غلاء الدواء.

حقيقة في بلادنا تداروا خطوات في هاذ الميدان، أي ميدان الصحة لأن هي مهمة، التغطية الصحية "RAMED"، إلا أنه تيبقى هاذ المشكل ديال غلاء الدواء وخاصة فيما يتعلق بالطبقة المعوزة، كين واحد المشكل كبير هي الغلاء ديال الدواء.

غلاء الدواء، اهضرتوا في مناسبات عديدة، السيد الوزير، على أنه هناك واحد السياسة اللي غندير، اهضرتوا على المشكل ديال الضريبة على القبة المضافة لأن هي 7% هي كثيرة، واهضرتوا على الأدوات الجنيسة، رغم أنه كين مشاكل في الأدوات الجنيسة، أنه المشاكل في الصيدليات والمشاكل في الأطباء، غيوقع مشكل كبير، السيد الوزير، لأنه بالنسبة لنا احنا، أنا شخصيا أعتقد أنه مشكل كين في المنع في الصناعة، خص تدخل في الصناعة، هاذ الناس خصنا تندخلوا لهم باش خص واحد الشوية ديال الوضوح في الصناعة.

كين اللي تيقول لك كين واحد اللوي اللي استولى على هاذ الصناعة

الطبقة المعوزة، لأن كنعرف أنه اللي ما عندوش التغطية كيف غادي يدير يخسر 14/13/12 مليون باش يتداوى من السرطان، هذا مشكل اللي خص نلقوا له حل.
مرة أخرى أشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

أنا متفق لأن كلشي اللي أشرت لها، فمصارييف العلاجات ديال الأسر المغربية هي 57%، منها 40% ديال الأدوية، واللي خصنا نعرفو المواطن المغربي يالله تيخسر في العام 400 درهم، كل مواطن مغربي يالله 400 درهم في الأدوية في العام، هذا غير كافي لأن علاش؟ كين القدرة الشرائية وكين غلاء الأدوية اللي احنا نوكد عليها.

غير نقطة أخيرة ابغيت نشير لها لأن أشرت لها في السؤال الأول أن ادويتي على اللوبيات وعلى الضغط، أنا غير باش أوكد على واحد النقطة، اللوبيات والضغط ما غاديش ننكرو، كين وغادي يكون، وأنا كنعقول لك ما غاديش يززعونا، غادي نمشيو في هذه الخطة لأن هذه سياسة تمهم المواطنين والمواطنات هم اللي تيمونا أكثر بكثير.

الجواب دياهم هما ربما عندهم الوسائل دياهم باش تيدويو، ها الجرائد وغيرها، احنا عندنا واحد القضية باش نجابوهم هو العمل والله لا يحشمننا لا معكم ولا مع المواطن المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثالث الموجه للسيد الوزير، موضوعه الخصاص الذي تعرفه المستشفيات بالنسبة للأطر الإدارية والمرضين والأطباء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي الناجي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

باسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

لا ينكر أحد المجهودات الجبارة التي بذلت من أجل تحسين الأداء والخدمات بهذا القطاع الحساس والهام، لكن لا يزال يعرف بعض التعثرات نظرا للخصاص الملحوظ سواء فيما يتعلق بالأطر الإدارية لتدبير الملفات أو فيما يخص عدد المرضين الذي أصبح لا يكفي لتغطية عدد المرضى، زيادة على النقص في عدد الأطباء وخاصة ذوي الاختصاصات لتغطية كافة

الثقة في استعمال.. ولو الدواء الجينيس رخيص من 20 حتى 80% الأطباء ولا الناس اللي كيستعملوا ما كيديروش الثقة واحنا دوزننا (la bioéquivalence) التكافؤ الحيوي، اللي ربما يعطي شحنة؛
- انقطاعات متكررة، ولو شي مرات رخيص ما كاينش؛
- ثقل الضريبة... إلخ.

لندارك هذه الاختلالات بنوع من الحكامة الجيدة، احنا في إطار وضع هذه السياسة التشاركية الدوائية، تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبمئن مناسب لا للمصنع لأن ما خصناش نساو هاذ الشي ماشي قرار كيطيح من السماء، هاذ الناس راهم كيخدموا 40 ألف نسمة في المغرب، هاذ المصنعين كيقوموا بواحد المجهود جبار، وهذا لا يعني نخليهم يديروا اللي ابغاو، احنا في نقاش معهم باش ثمن مناسب للمصنعين، ثمن مناسب للصيدالة، ولكن أحسن ثمن بكثير للمواطنين وخاصة الفئة المعوزة منها.

وهاذ الشي كلشي ابغينا تقدموه، إن شاء الله راه ابدينا فيها بهاذ المناظرة الوطنية اللي غادي تكون إن شاء الله عما قريب في بضعة أسابيع وشهور، اللي غادي نوصلو لميثاق وطني للصحة اللي غادي نتذاكرو على السياسة الدوائية ككل وخاصة الأئمة اللي غادي تنقص إن شاء الله.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير.

الإجابة اللي هي في الحقيقة كنت كنتوقع هاذ الإجابة. غير، السيد الوزير، نرجعو للمصنعين، أنا مقتنع أنه إلى دخلنا بالنسبة للمصنعين، غادي نخلو واحد المشكل. الربح، الربح غنقصو منه، احنا ما تنكروش الخدمة اللي كيديروها هاذ المصنعين، كيديروا خدمات، كيجيبوا لنا الدواء، كيخدموا الناس ولكن كيتطلبو بالتدخل باش يكون مزيد من المجهود باش ينقص الثمن.

لأن حتى بالنسبة للمستهلك كيشوف كنعقول له واحد نفس الدواء هذا كيسوى 10 وهذا كيسوى 100 راه بطريق أوتوماتيكية كيثيق اللي تيسوى في 100. لهذا ملي كيكون الفرق شاسع شي مرات، بحال اللي قلت 80% ديال الفرق. لهذا عباد الله كيقولوا ما يمكنش هاذ الشي كله ربح.

أنا في نظري خص تدخل.. وهاذ المشكل لما كيتطرح، السيد الوزير، كيتطرح ماشي بالنسبة للطبقة المعوزة حتى بالنسبة للصندوق الاحتياطي راه غادي في العجز، والصناديق المشابهة لأنه إذا كان الدواء غالي غادي يدير...

وكاين واحد المشكل غادي نعاود نهضر عليه، السيد الوزير، خص واحد القانون خاص بالنسبة لأدوية السرطان. أنا بالنسبة لي اعلاش يربحوا هاذو في أدوية السرطان، يربحوا في حوايج آخرين، هاذ الشي تنهضر على

ثالثا، إعداد تدبير توقي للوظائف والكفاءات (la gestion programmée des emplois et compétences)، ما عندناش، خصنا ملي يكون عندنا (le REC) نمشيو في هاذ الاتجاه واحنا خدامين فيه.

إعداد النظام المعلوماتي، احنا ابدينا بالتنقيات والتعيينات ما ابقاتش بحال من قبل. في النظام المعلوماتي الناس كيغرفوا آش كيتسناه، فين يمكن يمشي، فين ما يمكنش يمشي، قبل ما كانش، تنشدو تنديرو هنا كيقول لك وعلاش هناك ما امشاش، تينوض الصداغ.

إضافة إلى اعتماد الجهوية التي سستعطي دفعة قبل تفعيل مبدأ الحكامة، أول مرة في تاريخ المغرب هاذ تدبير الموارد البشرية ابدينا فيها هاذي جوج السمانات، المدراء الجهويون جاو هنا للرباط، التوزيع كان بالموافقة ديال الجميع وابغينا هاذ التدبير ديالو في الجهات أنه يكون مع النقابات ومع المنتخبين.

وأكثر من هذا، 2013 لأول مرة في تاريخ المغرب مباراة الولوج غتكون على صعيد الجهة باش ما يقاش يدوز في الرباط وتيقول لك اعلاش أرسلتني لسوس-ماسة-درعة... إلخ.

هاذ المسائل كلها غادي نزيدو فيها، وسيتم توزيعهم بطريقة.. 2012 اخذنا 2000 منصب مالي الي دوزنا المباراة، غادي يتم التوزيع ديالهم بطريقة روعيت فيها مجموعة من الأوليات، الشيء الذي سيمكن من فتح (أولا بزاف المستشارين كيتشكاو من هاذ الشيء بزاف ديال الباب مسدودة) فتح مجموعة من المرافق الصحية المغلقة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير، لابد باش نشكروك على التشخيص الحقيقي لأنكم إين الدار، ومسؤول منذ زمن طويل بالنسبة للقطاع وتعرفون حقيقة المشاكل. الاعتراف، فمن اعترف بذنبه فلا ذنب عليه، فبقي عليكم الذنب فلتو الواقع، ولكن آن الأوان لمعرفة القطاع ومشاكل القطاع.

أولا كانت عندنا مدارس ديال الممرضات، فين هي؟ الحاجيات في المستشفيات كثيرة، موظفين وأطباء في المستشفيات موجودين في أماكن أخرى، أين هي مراقبة الوزارة؟

التسيير الحقيقي بالنسبة للتعيينات، أنا غنعطيكم على سبيل المثال، معالي الوزير، حقيقة: الآن في ورزازات، كين واحد العدد ديال الأطباء جراحين، اعرفتي اشحال كيخدموا؟ نصف نهار في كل 15 يوم لكل واحد، نصف نهار، كابين 6 الأطباء جراحين تماما، كيخدم كل واحد نصف نهار،

المستشفيات بالمغرب، الشيء الذي يؤثر سلبا على الأداء في هذا القطاع. وعلى سبيل المثال لا الحصر المستشفى الجامعي بمدينة فاس وباقي المستشفيات المتواجدة بالجهة، هناك عدد كبير من الأطر والأطباء الخاصة، هناك المواعيد المتأخرة، هناك الأمراض تتطلب استعجالية وبالتالي لا يمكن أن نطرح التساؤل على أنه هذه الشريحة الفقيرة أو المعوزة تتوجه للمستشفيات الخصوصية.

وبالتالي، السؤال الذي يطرح نفسه ما هي التدابير المزمع اتخاذها لتدارك النقص الملحوظ بالنسبة للأطر والممرضين والأطباء العاميين والمختصين لتحسين الأداء في هذا القطاع الهام؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود أن أقدم بالشكر الجزيل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية وأضم صوتي إلى صوتكم، ففعلا يعرف قطاع الصحة خصا صا كبيرا في الموارد البشرية، حيث يحتاج المغرب لسد هذا الخصاص - ثاني تعاودها- إلى 7 آلاف طبيب و9 آلاف ممرض، ولكن ماشي غير الخصاص، المشكل الثاني يكمن أن هذا الخصاص ولو عندنا شي حاجة قليلة ما مفرقناش ميزان، كين التوزيع غير العادل بين الجهات وما بين الوسط القروي والحضري، وحتى في الوسط القروي أو... كين عندنا أطباء، كين عندنا ممرضين، كين أطر موجودين في المستشفيات وهي ما فيباش ذاك الشيء اللي تخدموا (la spécialité) ديالهم ما كيناش، عندنا مثلا أطباء في (l'oncologie) ولكن هم في مستشفيات اللي ما فيباش (l'oncologie) مثلا، غير هذالك الشيء اللي عندنا بعدا خصنا نستعملوه.

ولهذا، لتدارك هاذ الوضع أنا كنعطن، ماشي كنعطن مقتنع بأن هاذ القطاع والحل ديال هاذ المعضلة ما خصهاش حلول تقنية فقط، خصها حلول هيكلية، حلول جذرية، حلول سياسية، وتكون عندنا نظرة شمولية واضحة وشفافة مع هاذ الناس ومع هاذ الأطر ومع المواطنين، كيفاش؟

أولا، احنا كنعطمو بواحد التحليل وتخطيط الموارد البشرية؛

ثانيا، ما يمكنش ولو عندك الموارد البشرية إلى ما عندكش اللي

تسميوه الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات (REC : le Référentiel

des Emplois et des Compétences)، احنا باقي ما عندناش في

الوزارة هاد الموظف آش غيدير إلى ما عندوش (un poste = une

compétence).

احنا غادي نتضاربو إن شاء الله معكم، ماشي معكم يعني معكم تكونوا معنا باش إن شاء الله العام الجاي ناخذو أكثر فأكثر من المناصب المالية إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول توفير آليات العمل الضرورية لمؤسسة الأرشيف الوطني. الكلمة لفريق التحالف، تفضل السي أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أرشيف المغرب وجد منذ 5 سنوات، بالضبط 30 نونبر 2007، والعالم يحتفل يوم 9 - يعني يوم السبت الماضي - باليوم العالمي للأرشيف ولا بد للمغرب أن يفتخر بكونه ينتمي للدول التي لها عناية بأرشيفها لأن هو مجهر تاريخ البلاد وحياته الماضي والحاضر.

وهي مناسبة، إذن، لنسائلكم، السيد الوزير، حول مؤسسة أرشيف المغرب التي جاءت استكمالاً لمسار أعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومن أجل حفظ الذاكرة والتاريخ.

والحكومة الآن تتوفر على سياسات في الأرشيف والقوانين المتعلقة به، فذلك نظن أنه وصل الآن الوقت لمساءلتكم حول ماذا تتمون به في هذا المجال وبالخصوص في مرحلة التأسيس لهذه المعلمة لهذه المؤسسة من خلال الفضاءات التي تتوون إعدادها ومن خلال خطة الوزارة لإحداث مراكز جمهورية للأرشيف وتوسيعها على الصعيد الوطني استغلالاً لفرصة افتتاح البلاد على إعادة هيكلتها في إطار اللامركزية، وكذا مساطر التنفيع الإيجابي للإدارات العمومية وإدماجها في معاني ومفاهيم ودور الأرشيف داخل الدولة الديمقراطية التي تسعى إلى تحقيق المساواة وتحقيق العدالة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي على اهتمامهم بمسألة الأرشيف ومؤسسة أرشيف المغرب التي

اعلاش؟ بينما تدخلنا مع الوزارة وكينينو بأنه كين أماكن أخرى اللي هي محتاجة لهاذ الأطباء ولم يتخذ القرار نهائياً، أين هو التحكيم؟

معالي الوزير، الله يخليك، يجب إعادة النظر في قرارات زجرية إلى كان ممكن بالنسبة للذين لا يريدون أن يقوموا بعملهم داخل المستشفيات. وتتكلمو بكل صراحة، راه اللي ما داش الدواء ديالو للسيبطار راه ما عندو والو، واللي ما دورش راه ما كاينش اللي يعتني به، وخليونا نتكلمو بواحد الأسلوب ديال الصراحة. هاذ الشي تتعرفوه وغادي نبقاو نكذبو على روسنا، احنا كنديرو نقد ذاتي، راه القطاع مريض هو اللي خصو يعالج المرضى راه هو مريض. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

ما نتختلفش تماماً مع السيد المستشار المحترم، غير هي واحد النقطة اللي تتبان لي مهمة، الاختلالات معروفة، النقائص معروفة، وأشرت لها وأؤكدها وجميع المواطنين والمواطنات يتعرفوها.

دابا ابقات في الحلول، الحلول ما تتطرحش من السبا، الحلول كين أولاً التدرج، لا بد خصنا تؤمن بها. أي واحد مسير إلى يقول للشعب وتيقول لمثلي الأمة أنا راه عاد غادي انتكى على الزر وغدا غادي يصبح تيكذب وما تيعرفش، أنا ما تتقولش من هاذ الشي بكل تواضع. أنا مؤمن بالتدرج.

النقطة الثانية، المشكلة في هذا القطاع وفي تدير الموارد البشرية كين جوج ديال المسائل: أولاً الشفافية، ثانيا الديمقراطية، إلى ما كانواش هاذ جوج ديال النقط ولو نديرو العجب، وأشرت لها السيد المستشار، ملي تتدوي لي على التنقيلات والتعيينات، أنا نقول لك أول مرة في تاريخ المغرب - ديمتا تتعاود هاذ القضية - للولوج إلى القرار عبر المباريات، عبر الترشيحات، واحنا ربما هاذي بداية وربما هاذ المباريات والترشيحات ربما فيها القيل والقال، تنسمعوها في الجرائد، ولكن هاذ الشي غادي يمشي بالتدرج وبالتحسن.

وباش غادي نمشيو في التدير ديال الموارد البشرية، كظن الموارد البشرية كانت كتعامل بواحد الطريقة قلنا هي قليلة ولكن ما كاينش التعامل، ما تيعرفوش حتى يجلسوا حتى وزير تنجي تحط هذا في ورزازات، غدا الوزير تيهزو من ورزازات تيحطو في المحمدية، وتبقى نقاش بين... إلى ما كانش هاذ الشفافية وما كانتش الديمقراطية والتشارك بين الجميع، بين النقابات، ذاك الشي باش احنا امشينا للجهوية وتتطلبو من المدراء هاذ تدير الموارد البشرية تكون مع المنتخبين ومع النقابات ومع جميع الناس المتدخلين في هذا الميدان.

النقطة الثانية هي خصنا نكثرو، وقلنا هاذ العام اخذنا 2000 منصب،

لا أخفيكم أن السر الذي دفعني إلى طرح هذا السؤال، هو أنني كان لي لقاء مع باحث مغربي يهوى دراسة تاريخية، فاضطر إلى الانتقال إلى مدينة (Nantes) بفرنسا للإطلاع على الوثائق المحفوظة بأرشيف فرنسا هناك، فقبل له عليك أن تعود إلى بلادك لتطلب هاته الوثائق لأن فرنسا رفعت السرية على الوثائق المحظورة خصوصا في المرحلة الاستعمارية، فحضر إلى المغرب فلم يجد شيئا في أرشيف المغرب، وهذا شيء في الواقع أدهشني.

لذلك، وأنا أسمع إليكم لتذكروني بأن مؤسسة أرشيف المغرب أنيط بها أساسا محام صيانة تراث الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيف عام وحفظ الذاكرة، هاذ الشيء صحيح، ولكن كذلك العمل على إعادة تأسيس أرشيف المغرب المتشتت داخل المغرب وخارجه، لا بد أن تقوموا بهذه المهمة بصفة مستعجلة لأنه كثير من الدول التي تتوفر على وثائق المغرب رفع عليها السرية.

وفي هذا الإطار، نرى من موقفنا على أن تسيير الأرشيف يجب أن يثن باستمرار من طرف الحكومة وبقوة من خلال الحضور الدائم للأرشيف ضمن الهيئات الحكومية وهيئات الدولة بصفة عامة وكذلك هيئات القطاع الخاص.

كذلك نرى أن هذا الأرشيف لا بد أن تتوفر له الشروط والمتطلبات الضرورية من موارد بشرية مختصة والكفاءة، وكذلك شروط الموارد المالية الضرورية.

الحفاظ على الأرشيف كذلك واستعماله في شروط تحفظ له أصالته، فالمغرب عتيق ودولة قديمة، لا بد أن تحفظ أصالتها وتراثها. والأرشيف إحدى آليات بناء المواطنة والمسؤولية المغربية، فلا بد أن نستغل هذه الفرصة.

إحداث المجلس الأعلى للأرشيف أصبح مسألة مستعجلة، لأن المغاربة إلى الآن لم يعرفوا بوجود هذه المؤسسة، فلذلك لا بد من التفكير في إحداث المجلس الأعلى برئاسة رئيس الحكومة بصفة فعلية.

إدماج الأرشيف كذلك ضمن مشروع الجهوية لأننا نحن في بناء جمهورية جديدة...

هذه شروط لقيام مؤسسة الأرشيف المغرب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

صحيح، السيد المستشار المحترم، إلا أن المغرب، نحن كمجتمع لم نهتم بقضية الأرشيف منذ أكثر من 5 عقود، أرثنا من عهد الحماية أرشيف مهم لعهد الحماية ولم نقم بأي دراسة أو بأي شيء يجعل المغرب له اليوم كفاءات

تعنى بحفظ الذاكرة الوطنية في مختلف المجالات الإدارية والمؤسسية والعلمية، وهي مؤسسة نعتبرها مؤسسة إستراتيجية بالنظر للأدوار الهامة المنوطة بها، وخاصة منها:

أولا، السهر على وضع شروط تسيير الأرشيف الوطني؛

ثانيا، جمع الأرشيف وتصنيفه وحفظه؛

ثالثا، تيسير الولوج إليه من لدن الباحثين والمهتمين وفق الضوابط القانونية.

وفي نفس الوقت، لا بد أن نذكر أن هذه المؤسسة عليها أن تتدارك العجز الكبير الذي عانت منه بلادنا منذ الاستقلال في مجال تسيير الوثائق والأرشيف الوطني، باعتباره ملكا ثقافيا لجميع المغاربة.

منذ فترة الاستقلال إلى يومنا هذا قضية الأرشيف بقيت مهمشة ولن نهتم حقيقة بقضية الأرشيف، ونعترف كذلك أن هذه المؤسسة قطعت أشواطا مهمة في اتجاه ترسيخ دورها كإحدى المؤسسات الوطنية التي رأت النور في أواخر سنة 2007، ولكن تم التعيين لمدير المؤسسة فقط في سنة 2011 وفي خضم الإصلاحات العميقة التي شهدتها البلاد من أجل توطيد دعائم الدولة الديمقراطية والحديثة.

ومن هذا المطلق، نعتبر أن دورنا جميعا، نحن في وزارة الثقافة كوزارة مشرفة على مؤسسة أرشيف المغرب، وأذكر على أنها مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وكذا كل القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة هو مواكبة أداء هذه المؤسسة والعمل على تطويره بغية تمكين هذه المؤسسة من مواكبة تسيير احترافي حديث وحكامة جيدة.

وعلى المدى القريب، نعمل الآن على:

أولا، تأهيل بناية المكتبة الوطنية سابقا لتحتضن أهم مرافق مؤسسات أرشيف المغرب؛

ثانيا، توفير موارد بشرية لازمة لضمان السير العادي للمؤسسة؛

ثالثا، توفير التجهيزات الضرورية؛

ثم وهذا أمر أساسي حث القطاعات الحكومية على تكوين أطر في مجال الأرشيف تحت إشراف مؤسسة أرشيف المغرب؛

وأخيرا، وهذا أمر كذلك أساسي، إعداد المراسيم التطبيقية المتعلقة بأرشيف المغرب في إطار لجنة موسعة تضم كل القطاعات الحكومية المتواجدة داخل المجلس الإداري.

على المستوى المتوسط، لا بد من بناء مقر جديد...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني موضوعه الدعم المخصص لصندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عبد الله أبو زيد، محمد الكبوري، عمر مكدري. الكلمة للسيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أصبح الحديث عن إصلاح صندوق المقاصة أمرا مستهلكا في الآونة الأخيرة، ومادة دسمة لجل الجرائد المغربية، خصوصا بعد الزيادة الأخيرة والمفاجئة لأسعار المحروقات، الأمر الذي بات يشغل بال المواطنين حول الجدوى من هذا الصندوق، وإن كان لا يقوم بالدور المنوط به أساسا وباستهداف الشرائح المستضعفة، علما أن المستفيد الأكبر من هذا الصندوق هي الطبقة المسورة التي تستهلك 80%، بينما الفئة الفقيرة لا تستفيد إلا بأقل من 20%، مما ينعكس سلبا على السلم الاجتماعي، إذ يزداد الفقير فقرا والغني يزداد غنى.

وقد سبق للحكومة أن التزمت منذ سنة 2007 بإصلاح هذا الصندوق ليؤدي الدور الذي من شأنه خلق، إلا أنها لم تف بالتزاماتها إلى حد اليوم.

ومن هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير، على الشكل التالي:

ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر الحكومة في إصلاح صندوق المقاصة؟ وهل هناك جدولة زمنية من أجل إصلاحه؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نعم؟

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

السيد الرئيس، إذا سمحتم فيما يخص سؤال الفريق الاشتراكي، ما داخلش في وحدة الموضوع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وحدة الموضوع هو إصلاح صندوق المقاصة، هو اللي عنكم.

السؤال الآتي الثالث موضوعه إصلاح صندوق المقاصة، فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار..

لتدبير الأرشيف. اليوم نحن مطالبون أولا بتكوين أطر على صعيد كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية لمعرفة تدبير الأرشيف بكيفية احترافية. ثانيا، نحن في حاجة اليوم إلى مقر مجهز بمواصفات دولية لحفظ الأرشيف لأن ليس أي مقر قادر لاحتضان الأرشيف، هناك مسؤولية حقيقية بين يدي مدير المؤسسة، وهذه مؤسسة أرشيف المغرب، ولكن المسؤولية ليست فقط بين يدي هذه المؤسسة، ليس بين يدي فقط وزارة الثقافة كوزارة وصية، هي مسؤولية جماعية.

وأشاطركم بأن اليوم نحن في حاجة إلى مجلس أعلى للأرشيف برئاسة السيد رئيس الحكومة لإعطاء لقضية الأرشيف، ليس لمؤسسة الأرشيف، قضية والذاكرة الوطنية كل الأهمية، ونشتغل في هذا الاتجاه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون العامة والحكامة، والتي يجتمعها وحدة الموضوع.

السؤال الآتي الأول موضوعه إصلاح صندوق المقاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي بنجيد.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة أن الحكومة تواجه مشكلة اسمها صندوق المقاصة، حيث جميع الحكومات السابقة تعاملت معه بدهاء دون أن تضطر للزيادة في الأسعار وخصوصا المحروقات، إلا أن الحكومة الحالية، وبجراة قل نظيرها، اتخذت أول قرار غير شعبي، باتخاذ قرار الزيادة في المحروقات مدعية أن ذلك يدخل في إطار إصلاح صندوق المقاصة، على اعتبار أنه لم تقدم من قبل دراسة شاملة لهذه المؤسسة، ولأن الحكومة الحالية أصبحت تتوفر عليها، حيث الظاهر أن هذه الزيادة نزلت كالصاعقة على كل فئات المجتمع.

حقيقة أن الأغنياء يستفيدون ولازالوا يستفيدون من الدعم الذي يقدمه صندوق المقاصة، لهذا كان الأجدر تقديم صيغ مقبولة لمنع الأغنياء دون حرمان الطبقات المستضعفة منه، والباقي لا يجب أن ينقطع عنه الدعم، علما أننا في المغرب لا تتوفر على طبقة متوسطة.

لنا، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير العملية التي ستتخذها الحكومة لتفعيل الإصلاحات وتمكين هذا الصندوق من أداء دوره الاجتماعي والتنموي اتجاه الفئات المحتاجة؟

باسم الفريق الاشتراكي، أتقدم إليكم، السيد الوزير، بالسؤال التالي:
يستنزف صندوق المقاصة مبالغ جد ضخمة من المالية العامة، لكن، السيد الوزير، وللأسف الشديد فإن هذا الاستنزاف لا يمس الفئات الاجتماعية التي يفترض أن يتوجه إليها بشكل مباشر، بحيث تطرح أسئلة حقيقية حول المستفيدين الفعليين من الاعتمادات المهمة التي ترصد لهذا الصندوق.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن دواعي لجوئكم إلى الزيادة الكبيرة والمفاجئة في أسعار المحروقات التي سنتعكس بشكل مجحف على الفئات الشعبية العريضة عوض التفكير في حلول أخرى أو إصلاح شامل لنظام المقاصة.

نسألكم أيضا عن ما هي الإجراءات والتدابير الملموسة التي تنوون القيام بها من أجل إصلاح الاختلالات الكبرى لهذا الصندوق؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بإصلاح صندوق المقاصة في 12 دقيقة، تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

أود أن أشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي والفريق الدستوري وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي على هذا الطرح ديال الموضوع.

لكن قبل أن أدخل في الموضوع مباشرة، أود أن أذكر بما سبق أن قلتموه جميعا، الموضوع مستهلك، الدهاء والتعاطي، التعثر في الإنجاز، التعهدات الحكومية غير الملتزم بها، عدم وجود طبقة متوسطة، القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى ستتأثر، الزيادات الكبيرة والمفاجئة. هذه كلها محاور سأحاول أن أربطها بصندوق المقاصة.

إذا كان البعض من المستشارين المحترمين يتكلمون عن الدهاء في تعاطي الحكومات السابقة مع هذا الصندوق، فاسمحوا لي، الدهاء هو اللي وصلنا اليوم ل 51 مليار درهم، لو أن هذا الموضوع حليناه منذ أواخر القرن الماضي، 1998 و1999 ملي ابدينا نتوصلو ل 15 و20 مليار، لم نكن لنصل لما نحن عليه، وبالتالي ليس بالدهاء أن تؤخر معالجة الموضوع، وهذه الحكومة الحالية كان عندها من الشجاعة السياسية ما به قررت أن تلجأ إلى حل هذا الإشكال وبالتالي ليس هناك لا تعثر ولا عدم الوفاء بالعهد.

احنا الآن منذ 3 يناير ثم 26 يناير، الحكومة الحالية جات وقالت أنها ستصلح النظام، ليس فقط الصندوق، وقد شرعنا في هذا الموضوع بكل

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن إشكالية صندوق المقاصة ليست وليدة اليوم، ولكن تعود إلى سبعينات القرن الماضي، كما أن هذا الصندوق يخفي الكثير من ممارسات الربع المقنن والمقنن في آن واحد، ومن تم فإن إصلاحه وتعويضه بنظام جديد للدعم المباشر أصبح أمرا حتميا وغير قابل للمزايدة، وتبعا للتعهدات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي والقاضية بضرورة الإسراع في عملية إصلاح الصندوق وتحقيق الأهداف التي كانت من وراء إحداثه.

وفي هذا الإطار، وتزامنا مع إعلان الحكومة الزيادة في أسعار بعض مواد المحروقات وآثاره على إضعاف القدرة التنافسية - أعيد القدرة التنافسية - للمقاولات الصغرى والمتوسطة نظرا للزيادة المرتقبة في كلفة النقل بالنسبة للمقاولات المذكورة والتي تشكل حوالي 98% من النسيج الاقتصادي المغربي، وتساهم بأقل من 20% من الناتج الداخلي الخام، وتساهم كذلك في تشغيل حوالي 50% من الأجراء في القطاع الخاص.

ذلك أن الشفافية أو المكاشفة الحقيقية لا يمكن أن تتم بمجرد تشخيص مبسط أو سطحي للواقع، بقدر ما تستلزم تقديم مقاربة إصلاحية واضحة وجريئة لحل إشكالية المقاصة.

وارتباطا بالإشكاليات الكبرى التي أضحي يطرحها صندوق المقاصة، فإننا نسألكم، السيد الوزير، وكما دأبتم قبلنا في مساءلة الحكومات السابقة:

- ما هو منظوركم وتصوركم المستقبلي لإصلاح هذا الصندوق؟

- وما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية التي تعتمرون القيام بها لحماية القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة بالنظر للآثار الناجمة عن الزيادة في أئمة بعض المحروقات على الرفع من تكاليف المقاولات المذكورة وتأثيره على مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟

- وهل، السيد الوزير، تتوفرون على أجندة زمنية ورؤيا واضحة للمجالات التي ينبغي أن يشملها الإصلاح وكذا الفئات المستهدفة والمستحقة للمساعدة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الآتي الرابع الذي موضوعه إصلاح صندوق المقاصة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

حيثياته.

الزيادات التي تمت لم تكن مفاجئة، لأنه الكل كان ينتظرها، هل كانت زائدة عن اللزوم؟ لا تصور، لأنه ملي زدنا درهم في المازوط، راه مازال تعطيو (المغاربة تعطيو للصندوق والصندوق تعطي 3,35 درهم)، الإيصانص مازال، الفيول اللي زدنا فيه 988 مازال الدولة تنصرف فيه 2000 درهم ديال الدعم.

إذن، التنافسية ماذا تفيد؟ التنافسية ديال المقابلة تفيد هو أننا ما نقاوش تعطيوها المساعدات المغلفة، عندنا مجموعة من الشركات، عندنا مجموعة من المطاحن عيشة بالدعم، إذا حيدنا الدعم غادي بيان شكون اللي قاد، وهذا هو اللي احنا الآن غادين في الاتجاه ديالو، لأنه ما يمكنش تتكلمو على التنافسية ديال المقابلة، لأن الواحد ملي كنبقى تعاونو وتعطيه، تعطيه، تعطيه، ما كتخليش له تنافسية وهو عايش، تقول لك أنا ندير غير ذاك الشي اللي عاطيني الصندوق، ومكلف بهاذ الموضوع. وبالتالي في إطار الشفافية والوضوح التام ديال هاذ الحكومة غادي نمشيو في هذا الإطار.

الإصلاح ديال النظام فيه مجموعة من الأكرهات والتراكبات السلبية لهذا النظام، وبالفعل أعطانا مجموعة من الإشكالات، أتم راكم عارفينا الحمد لله، وسردتم الجزء الكبير منها، هو أصبح نظاما متجاوزا ولم يعد يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها النهار الأول، نحن متفقون. بالإضافة إلى السلبات المتعددة، عدم الاستهداف أو ضعف الاستهداف، عدم المساواة أو عدم السباح بالتنافسية (اقتصاد الربح)، غياب رؤية واضحة (la visibilité) فيما يتعلق بالواردات ديال واحد المجموعة ديال المواد، خاصة القمح والسكر، ثم التحايل والغش في الجودة، في الكمية، في الأسعار، في التوزيع، عدم ملائمة هيكله الأسعار الحالية، سواء تعلق الأمر بالسلسلة السكرية أو الغازية-النفطية أو أيضا المتعلقة بالمنتجات البترولية أو الدقيق.

ثم في آخر المطاف إشكالية التموين، اللي فيها إشكال حقيقي واللي بالفعل كانت عندنا صعوبات في واحد الفترة باش نوصلو للتزويد ديال واحد المجموعة ديال المنتجات، ومنها المنتوجات البترولية على ذلك الشي ديال المتأخرات اللي كانت عندنا، اللي الدولة ما استطاعتش أنها تعطيهها لواحد المجموعة ديال المؤسسات الموزعة والمنتجة، اللي وصلت ل 14 مليار درهم في عهد الحكومة السابقة، واليوم راه وصلت لأكثر من 16 مليار درهم، وهذا يهدد حتى التموين ديال السوق المغربية. وبالتالي أصبح الآن لزاما على أنه بالفعل ندخلو لهاذ الإصلاح.

هاذ الإصلاح ما هي ملاحظه؟ ما هي أهدافه؟ الحكومة عندها إصلاح اللي هو مرتقب أنه يخرج للوجود خلال الأشهر القليلة، وأقول القليلة المقبلة. أهدافه الرئيسية: أولا التحكم في التكلفة للحفاظ على التوازنات، نحن ندير ميزانية فيها ما هو استثمار، فيها ما هو تسيير، فيها ما هو خدمات للدين وفيها ما هو خدمات اجتماعية والجانب الاجتماعي.

الحكومة ما يمكنش أنها تقتطع جزء من الاستثمار باش نمشيو للدعم،

غادي نوصلو ل 60 مليار لو أننا ابقينا غادين بالوتيرة الحالية، فالحكومة بكل جرأة وبكل شجاعة وكان ممكن، وهذا الشي قلناه ونعاودوه، كان ممكن أننا نديومهم للاستثمار حتى واحد ما كان غادي يشوفنا أشنو عملنا، غادي نديوه للاستثمار من الميزانية وغادي نقولو غادي ندعمو باش ما نزيدوش هاذ الزيادة اللي درنا، ولا أحد كان.. (إلا المختصين العالمين... إلخ) أما الشعب كانت غادي تدوز وما غادي يشوفهاش، وغادي نقولو احنا الحمد لله ما زدناش وكان عندنا من الدهاء ما به استطعنا أن نحول أنظار المواطن إلى حقيقة الوضع.

فلا، احنا ما غاديش نديوها من الاستثمار، وقلنا ولو تكون هناك تكلفة شعبية، تكلفة سياسية. الصراحة تفيد على أنه ما خصناش نديوها من الاستثمار لأن هذا سيؤثر على مناصب الشغل، سيؤثر على القيمة المضافة، سيؤثر على الناتج الداخلي الخام، سيؤثر على السمعة ديال المغرب في التعاطي مع المستثمرين الخارجيين، وبالتالي احنا ما ابقيناش نوصلو لهاذ التوجه ملي غادي ناخذو من الاستثمار وامشينا وزدنا ودرنا هاذ الزيادة، إذن التحكم في الكلفة هذا هو الهدف الأول.

الهدف الثاني، هو الاستهداف، الإصلاح ديال النظام ماشي ديال الصندوق، الهدف ديالو الثاني هو الاستهداف، الاستهداف ديال الفئات المجتمعية المحتاجة، وهذا أمر ضروري من خلال تقويم المسالك ديال تسديد الدعم ومن خلال حصر الفئات والإحصاء ديالها، وهذا هو الورش اللي ابديناها الآن باش نشوفو فين هي الفئات الحقيقية اللي من المفروض على أنه يتوجه لها الدعم، وهذا ليس بالسهل هذا الاستهداف، وتتعرفوا أننا ابدينا في جزء من برنامج ابداتو الحكومة السابقة في جزء منها ب"تيسير" الذي استهدف الهدر المدرسي وبدأ "RAME" الآن، هاذ الشطر الثاني أنه يستهدف الفئة ديال 8,5 مليون مغربي على أساس أنه تمشي لهم الخدمات الصحية، إذن هاذ الاستهداف ديال الفئات المجتمعية المحتاجة غادي يمر عبر هاذ المحور اللي تكلمت عليه.

الاستهداف أيضا ديال القطاعات الإستراتيجية اللي هي إنتاجية، عندنا واحد المجموعة ديال القطاعات الإستراتيجية في المغرب إنتاجية، وخص المغرب تبقى فيه تغطية الحاجيات، ما يمكنش نحيدو الدعم ويوصلو لنا واحد القطاعات باش ينهاروا وما نقاوش نحصلو على الدقيق، ولا ما نتجوش السكر، ولا الشركة ديال التكرير ما تبقاش خدمة ويوقع لنا إشكال في هاذ المنتوجات، وبالتالي من باب الاستهداف أنه غادي نديرو استهداف للقطاعات الإستراتيجية للإنتاج.

وفي إطار الاستهداف، إذا امشيت حتى خرجت شي حاجة على السياق ديالها وما وصلاتش لأصحابها غادي نديرو ما يعرف باسترجاع الدعم، اللي عندنا واحد المجموعة ديال الآليات اللي شفتوها في القانون المالي، ومنها الزيادة في vignettes على السيارات الفارهة، 16 الخيل وما فوق، الرفع من رسوم التسجيل ديال الاستيراد على السيارات الفاخرة...

نحن الآن في إطار دراسة شاملة اللي غادي تكون قريبة في الأسابيع المقبلة على التأثير ديال هذا الإصلاح على جميع القطاعات باش يوقع هناك تأثر، ثم أيضا في حكمة التدبير نتحدث عن التشاركية واحنا بدأنا في إطار الوزارة ديال الشؤون العامة والحكومة فتحنا حوارا ودرنا لقاء أوليا مع جميع الهيئات المهتمة بهذا الموضوع، واحنا ماشيين في إطار هاذ التشاركية. ثم الأهداف ديال الإصلاح ديال هاذ النظام هو الملازمة مع السياسات الاجتماعية، عندنا نظام ديال المقاصة يقوم بدور رئيسي في دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، لكن كين سياسة اجتماعية في البلاد، هذه السياسة فيها مجموعة من الأمور، هاذ الشي ديال "RAMED" كين، كين المسألة ديال "تيسير"، كين المسألة ديال "INDH"، هذه كلها برامج اجتماعية، نحاولو أننا نوضعو كلشي في إطار عام باش نخلصو على أنه اللي ما كيستافدش من هاذ الشي خصو يستافد من هاذي، واللي ما كيستافدش من هاذي يستافد من الأخرى باش ما يبقى حتى مواطن خارج الإطار ديال الاستفادة من هذا الموضوع اللي هو اجتماعي بالأساس. ثم في إطار العلاقة، عندنا إشكالات أخرى متعلقة بالجوانب الضريبية اللي هي مهمة واللي سيتم المراجعة ديالها باش ندعمو هاذ الموضوع ثم أيضا في إطار الإنتاج مثلا سياسة الطاقات البديلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضل السي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير المحترم على القضية ديال التوضيحات. أما بشأن أنه خصنا تكون، السيد الوزير، عندك واحد رحبة صدر باش تقبل المسألة عندما قلنا أن الحكومات السابقة أن هي تعاملت مع هذه المسألة هذه بدهاء، فنحن لا نقل من الدهاء ديال الحكومة الحالية واحنا موجودين في هاذ الحكومة الحالية، غير بحال اللي كيقول ذاك المثل "تخلق ونسميوه"، احنايا في هاذ التدبير هذا احنا مع هذا الطرح هذا، ابغينا أننا تقطعو الطريق على المتلاعبين بهذه المواد المدعمة ولكن في نفس الوقت أننا نخرجو قوانين اللي يستافدوا من هاذ الشي المواطنين المستضعفين، لأن هذا حقيقة راه دار واحد للهيبة ديال الزيادة في الأسعار، وخاصة أن هي مست المواد الاستهلاكية واللي هي ضرورية بالنسبة للمواطنين.

احنا بحال اللي قلنا مع هذا الطرح، وكان بالإمكان أننا نمشيو لمسألة أخرى بحال اللي دايرة مثلا أوروبا، بالنسبة للنقل في الدعم ديالو كين واحد النوع ديال المازوط ولا نوع ديال البترول خاص بالسيارات ديال النقل وكذلك ديال الفلاحة، كان كيخص غير واحد التعديل، ولكن كل ما في الأمر أن جات واحد النوع ديال السرعة وتطبق هاذ الزيادة اللي حقيقة

إلخ. بمعنى أننا إذا امشى حتى ما امشاش الأموال ديال الدعم لأصحابها، سنحاول من خلال مجموعة من الإجراءات أننا نسترجعوها، النموذج اللي أعطيت.

الهدف الثاني هو ترشيد التركيبة ديال الأسعار المدعمة، الأسعار المدعمة الآن، سلسلة هاذ الأسعار ما ابقاش صالحة في 2012، سواء تعلق الأمر بالسلسلة ديال السكر، ولا السلسلة ديال الدقيق ولا السلسلة ديال المواد البترولية، ولا السلسلة ديال المواد الغازية، خصنا نعيدو النظر في المسلسل برتمته في إطار التسعيرة العامة وكيفية الوصول إلى المسألة ديال الدعم، وهذا من شأنه أولا أن يلائم السوق الحالي اللي هو عندنا في المغرب مع التطورات الدولية ومن شأنه أيضا أن يوفر لصندوق المقاصة مجموعة من المليارات، إن شاء الله رب العالمين، نتصورو على أنه غادي تكون بين 2 و3 غير إلى اصلحنا هاذ التركيبة ديال الأسعار.

الهدف الثالث هو ضبط السوق الحالي، في جميع هاذ المكونات ديالو، عندما تنقلو ضبط السوق تمشييو مباشرة أن الدقيق المدعم مثلا ما خصوش يبقى يتوزع في المجالات الحضرية، لأنه اللي خصو الدعم ديال الدقيق هو الهوامش ديال المدن الكبرى وأساسا البوادي، بينما الآن يبدو أنه أكثر من 70% ديال الدقيق المدعم يتوزع في الحواضر، بينما الفئات المهمشة وضعيفة المستوى توجد خارج هاته الحواضر.

ثم أيضا الأسعار والهوامش (les marges) حتى هي سنشتغل عليها باش نشوفو كيف على أنه الناس المتواجدين في السلسلة ديال التوزيع من الإنتاج حتى التوزيع، الآن هناك ضرورة باش نعاودو نراجعو هاذ الأسعار. ثم أيضا غادي نمرو للنظام ديال طلبات العروض، لأن نظام الكوطا وخاصة في توزيع الدقيق لم يعد صالحا، ويؤدي بنا إلى اقتصاد الربع. رب المطحنة، ماشي كلشي، فئة منهم يتعاملون مع بعض التجار الموزعين الكبار وهاذ الموزعين الكبار يتعاملون بطريقة إرادية مع بعض الموزعين الصغار (les détaillants)، وتوقع واحد النوع ديال (قلت البعض فقط، ما يتحسبش علي أنني تنجد كلشي) يتحليل في المسألة ديال التوزيع ونحن عندنا شواهد على أنه الناس تنقول لك باعت 20 طن، وهي ما باعتش 20 طن، والآخر يشهد بأنه تسلم وهو ما تسلمش 20 طن، وبالتالي في هذا الإطار نظام الكوطا ما يبقاش، في المستقبل في إطار هذا الإصلاح، وغنمرو للأمور ديال الصفقات، غادي نديرو (les cahiers de charges) ونديرو صفقات عوض نظام الكوطا.

الأمر الآخر من بين الأهداف هو الحكامة ديال التدبير ديال هاذ النظام، قد يكون النظام بالإشكالات ديالو كله مزيان ولكن إذا ما درناش أيضا حكمة في التدبير غادي يكون عندنا إشكالات، إذن غادي نمشييو نحو ضبط المجال المؤسسي ديال هاذ النظام من خلال المراقبة والمتابعة للمؤسسات كلها غادي دخل في القيام بالواجب ديالها، التدبير المندمج والأثر على جميع القطاعات.

السيد رئيس الجلسة:

إذن فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، زملائي، زميلاقي المستشارات،

في الواقع أنا لن أكون سياسويا، السيد الوزير، ولن أقول ما قالته الأغلبية، لأنه سمعت الأغلبية آش قالت، لا الفريق الحركي ولا الفريق الاستقلالي في موضوع الزيادة، أنا ما غاديش نعاود هاذ الشي، لأن غادي ندير بحال شي واحد اللي كيمتل شي واحد وكيشي في اجنازتو. ملي هاذ الفرق كتهضر بهاذ الطريقة وهي مشاركة في الحكومة هاذي هضرة أخرى، أنا ما غاديش ندخل في هاذ السياسية، ثم كذلك ما غادي نحموكش المسؤولية ديال هاذ الشي، ما غادي نحموكش المسؤولية ديال إفلاس هاذ الصندوق، أبدا.

شخصيا أنا درت 10 أسئلة فيما يخص هاذ صندوق المقاصة، في هاذ 10 أسئلة دازوا واحد العدد ديال السنين، نفس الأجوبة اللي كنسمع، حتى شي حكومة من الحكومات السابقة واللي مشاركين في هاذ الحكومة الحالية، ما كانت لها هاذ الشجاعة اللي قلتو الآن.

أنا متفق معكم، باش تحيد من الاستثمار وتعمر هنا وتخرب هنا وتدور الدكاكة على الشعب، ما درتوهاش، ولكن المسؤولية ديالكم، أشنو هي المسؤولية ديالكم؟ المسؤولية ديالكم على أنه هاذ صندوق المقاصة اللي وصل هاذ المستوى ديال الإفلاس ديال 7 أشهر، يمكن في نظرنا كانت واحد الوقت اللي يمكن أنه يكون عندكم واحد المخطط هاذ الشي اللي قلتو الآن، يكون عندكم واحد المخطط واضح فيما يخص إصلاح هاذ صندوق المقاصة.

ما غاديش تقول لكم، السيد الوزير، راه كنعرفوا هاذ الشي، بأن الغاز 12 مليار ديال درهم اللي كمشي للغاز، ماشي ذاك الفقير اللي في الجبل ولا في القرية اللي كيستافد من ذيك البوطة ديال 3 كيلو ولا ذيك البوطة ديال 20 كيلو ولا ما عرفتش شمخال فيها من كيلو، 16 كيلو ولا 15 كيلو هو اللي كياكل هاذ 12 مليار.

هذاك الفقير في البادية اللي كنعرفوه وكيعرفوه الإخوان اللي كيعيش بالخبز والزيت والسكر وأتاي، ماشي هو اللي كيستهلك هاذوك الكميات الكبار اللي كيشي في الدعم ديال السكر، هاذ الشي معروف، كذلك ليصانص، واحد غادي في الهامر، واحد غادي في طوموبيلة ب 120 مليون والدولة كتخلص عليه، هاذ الشي كله متفقين عليه.

ولكن اللي خصو يتدار، اسمح لي، اللي كنتلبلو منكم، لأنه هاذ الشي اللي قلتو الآن لابد أن يفعل بسرعة، لأن حتى احنا في الأصالة والمعاصرة ما نبعيوش المساس بالتوازنات الماكرو اقتصادية، ما غاديش نديرو السياسة

أثرت على المجتمع وعلى القوة الشرائية.

أما بالنسبة للي كنعرفوه في الجرائد وخاصة أنه غادي يكون دعم بالنسبة للطبقة اللي هي ضعيفة، كين اللي غادي توصل له 500 درهم ولا 1000 درهم، فابغينا أنه توضعنا في الصورة، السيد الوزير المحترم، كيفاش غادي يكون النوع ديال هاذ المقياس؟ وكيفاش الكيفية باش غادي يتوصلوا هاذ الناس هاذو، وأنت كنعرف كيفاش أن هاذي مسألة كيستعصى الأمر باش تقدرو نوصلو لهاذ الناس هاذو اللي هما ضعفاء، لأن كين واحد الطريقة ديال الحكامة في هذا المجال هذا، وخاصة كنعرف غير اللي كيكون غادي لشي مستشفى كيطلب شي شهادة ضعف كيمكن ياخذها هاذك اللي ماشي هو ضعيف وكيوصل لهاذ شهادة الضعف وكيستافد منها، واحنا ابغينا أننا نوضعو واحد الحاجة في المكان ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب،

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

إذا كانت هذه الزيادة ضرورية من أجل إقناذ ميزانية الدولة، فيجب أن لا تكون على حساب الفقراء والفلاح الصغير، فالزيادة مست النقل ونقل البضائع وآلة الحصاد وآلة الحرث وكل هذا يؤديه الفقير.

إننا كنا نتمنى من الحكومة أن تلجا إلى حث الأغنياء على دفع الضرائب المتراكمة عليهم عوض التهرب من أدائها، شريطة إعفاءهم من فوائد المتأخرات، وهذه المتأخرات، السيد الرئيس، التي نحسبها بأنها ربا، وأتم تعرفون ما حكم آكل الربا. وأذكركم، السيد الوزير، بحديث نبوي، يقول رسول الله صلاه عليه وسلم: "تركتم كالحجة البيضاء ليلها كهبارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، الحرام بين والحلال بين". ولهذا، كنعقول لكم بأن هذه الزيادة على الفوائد فإنها حرام ورتبا، هذا الإجراء كان غادي يمكن الدولة من جني ملايين الدراهم.

بالإضافة إلى إجراء ثان، نعتبره مهما وهو الممتلكات المخزنية التي يستفيد منها المواطن بنجم رمزي، كانت الدولة تباع لهاذ المواطن باش يستافد من هاذ السكن والدولة تدخل أموال كثيرة في خزيتها.

كما أننا نطالب في هذا الإصلاح بدعم أكبر للسكر المعروف بالقلب، لأنه أكثر استهلاكاً من طرف الطبقات الفقيرة، بينما نلاحظ أن دعم السنيدية يستفيد منها الأغنياء وأرباب المطاعم والمقاهي وشركات المشروبات الغازية، فلا داعي لدعم السنيدية، السيد الوزير.

أما المطاحن...

التهرب الجمركي اللي هي ضريبة غير مباشرة، واش الحكومة أعدت شي إجراءات زاجرة للناس اللي كيتهربوا في الحدود ديال الدار البيضاء وطنجة واللي كيضيعوا على الخزينة ديال الدولة الملايير يوميا.

ثانيا، الفريق الفيدرالي ومعه مجموعة من الفرق تقدمت بواحد المقترح ديال الضريبة على الثروة، هاذ الشي كان غادي يجنبكم المساس بالمصالح ديال الفئات وتزيدوا هاذ 2 دراهم، وتقبلوا غير هاذ التعديل وتديروا ضريبة على الثروة، والميزانية العامة كانت...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير في 8 دقائق.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

السادة المستشارين اللي بالفعل تكلموا على أنه النقاش خصو ينصب على الموضوع وليس السياسية اللي يمكن تضر بالفئات الفقيرة الحقيقية. احنا عندما تناولنا الموضوع تكلمنا عليه في الإطار ديالو المبدئي، اللي قلنا لكم غادي يخرج خلال الأشهر المقبلة، ما كانتش نظريات بقدر ما هي إعطاء ملامح ديال التصور اللي غادي نخرجو به.

مجموعة من الإجراءات اللي أنا أسألكم كعضو في هذه الحكومة وكوزير، أسألكم أين كانت الحكومات وبعض الأحزاب السياسية اللي ابدت تتدير المقترحات مع محيي الحكومة الجديدة؟ احنا كنا نتمنى أنه ملي تجي الحكومة الجديدة في 3 يناير 2012 تكون طبقت ذيك الضرائب اللي تكلمتو عليها ومنها الضريبة على الثروة، اعلاش ما تطرحاتش الضريبة على الثروة مثلا في الولاية السابقة؟ اعلاش طرحت غير اليوم؟

والسؤال اللي يمكن نوجهو مباشرة للسيد المستشار المحترم، أشنو هو الأثر ديال هاذ الضريبة على مداخيل الدولة؟ وأشنو الأثر ديالها على ذيك الشئ اللي غادي تضيعه الدولة؟

أعطوني غير رقم نمشي نحملوا للسيد رئيس الحكومة، ونقول له ها هما الإخوان جابوا لنا دراسة الأثر، تطلبوا منك تطبقها، ما كاينش، لا أحد يستطيع أن يعطي أرقاما من خلال دراسة، لأنه هاذ الموضوع هذا لحد الآن ما كاينش فيه دراسات.

وبالتالي اسمحو لي.. من فضلك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

الحماية الاجتماعية التي أتحدث عنها، كنظن هاذي هي الحكومة اللي

السياسوية الحاوية، احنا ابغينا هاذشي اللي قلتو تتحملوا فيه المسؤولية ومن دابا واحد 3 أشهر أو 4 أشهر خص هاذوك المفسدين اللي كيتلاعبوا بهاذ المال، لا على مستوى المطاحن بالخصوص، ماشي غير في الثمن ديالو، راه الثمن والجودة، راه كيطنحوا غير.. كاين اللي كيطنح الأوراق...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الله يهديك، وا باراك، إيوا فضيحة هاذي، والله إلى فضيحة بالله، مصيبة هاذي باراك. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة، نحن في الفريق الاشتراكي، كنا نود أن نسمع منكم جوابا واضحا ومدققا، ولكن جوابكم أطرتم له بمدخل نظري، أغرقنا في النظريات، لا نعلم الوقت الذي سيجين لإقرار هذه الإصلاحات.

السيد الوزير، بكل بساطة، أنا ابغيت نقول من هاذ المنبر، تقرير الزيادة داخل هاذ الحكومة بعيدا عن منهجية التشاركية، لأن احنا سمعنا وزراء داخل هاذ الحكومة كيقلوا لا علم لهم بالقرار ديال الزيادة في المحروقات.

أعتقد، السيد الوزير، بأن هاذ الزيادة اللي قررتها الحكومة، احكروا بها المواطنين البؤساء، الفقراء، المغلوبين على أمرهم، الذين سيكتونون بنار شظايا التهاب الأسعار والنقل. فإذا كان الربع ديال المغاربة 10 الملايين اللي هما فقراء، ربما في التقدير ديالكم، السيد الوزير، أو شي فئة أخرى أن 2 دراهم ما عندها حتى شي تأثير، لا عندها تأثير ماشي غير في البوادي، حتى في أحزمة البؤس التي تحيط بالمدن، لا في بني ملال ولا في طنجة ولا في الدار البيضاء ولا في الرباط... إلخ.

ثانيا، السيد الوزير، أين نحن من الحماية الاجتماعية التي جاء في جوابكم؟ قلتم بأن الحكومة عندها سياسة اجتماعية، أين نحن منها؟ إصلاح صندوق المقاصة، كان بإمكان أن تلجؤوا لشي إجراءات، حركوا غير هاذ ملفات الفساد، الناس اللي واخذين الأموال ديال الشعب من المالية العامة راه مازال ما شفنا والو، مازال الملفات على الرفوف.

السيد وزير التعليم العالي عاد قال كاين الجامعة المغربية غارقة في واحد المجموعة ديال.. ولكن ما شفنا والو، النيابة العامة هي رهن إشارتكم، السيد وزير العدل راه ديالكم، هو رئيس النيابة العامة، إيوا حركوا لنا الناس يشوفوا، احنا ما عندها غرض بالحس، تحرك غير الدعوى العمومية والدولة خصها تكون قادرة على رد ذيك الأموال للشعب.

السيد الوزير،

عندكم مثلا إجراءات تمشيو غير.. ما نهضرش على التهرب الضريبي،

ثم إن الحكومة، لما السيد رئيس الحكومة قال أنه غادي تكون الدعم مالي مباشر، هذا هو التوجه اللي احنا غادين فيه ديال الإصلاح ديال النظام، غادي يكون دعم مباشر مالي، واحنا درنا الحساب، وشفنا اشغال غادي يتزاد على الناس في المازوط واشغال غادي يتزاد عليهم في السكر واشغال غادي يتزاد عليهم في القرعة ديال الغاز ديال البوتان واشغال غادي يتزاد عليهم في الدقيق، ذاك الشي كامل اللي غادي يتزاد عليهم الدولة ستوزعه على الفئات المحتاجة والفقيرة. ذاك 20 حتى 30 مليار درهم اللي الآن تيمشيو لجيوب الأغنياء وواحد المجموعة ديال المؤسسات غادي نوجهوها مباشرة نحو هؤلاء، وبالتالي حتى إذا تزداد عليه درهم اليوم راه غادي ملي يشد ذاك الدعم في آخر الشهر ما غاديش يبقى عندو الزيادة. وبالتالي، احنا الأمور عندنا واضحة ومتكاملة، ما شي إجراء اللي هو محلي.

ثم إن هذه الزيادات اللي كايينة، واسمحو لي أنا عندي نموذج ديال طنجة متميز، احنا زدنا درهم في المازوط، فالإخوان ديالنا ديال الطاكسيات اشغال زادوا؟ اللي تيجي من الرباط إلى سلا زاد درهم، علاش؟ إذا درت الحساب خصو يزيد 16 سنتيم، هو زاد درهم للواحد، عندو 6 ديال الناس، احنا الدولة زادت درهم وهو راجح على ظهر الدولة 5 ديال الدراهم.

لا يعقل أن الكاميو اللي تيجيب السلعة من أكادير إلى الرباط خصو يزيد على حساب 24 طن ولا 18 ولا 8 طن، خصو يزيد بين 2 و 4 سنتيم في الكيلو، ما كين مشكل يزيد بين 2 و 4 سنتيم، واش دابا الواحد اللي تيشري كيلو البطاطا ب 2 دراهم تقول له 2 دراهم و 2 ريال غادي يقول لك لا؟ راه يمكن تزيد غير من نهار تزيد درهم ولا أحد.. وبالتالي هناك نوع، كما قلت البارحة، ديال الجشع ديال واحد المجموعة ديال الناس والساسة ووسطاء اللي باغيين يربحوا على ظهر الدولة.

قلت النموذج ديال طنجة اعلاش إيجابي؟ لأنه السلطات المحلية جلست مع السائقين والنقل الحضري وقرروا أنه ما تكونش زيادة في النقل الحضري في طنجة، إلى حين أنهم يجلسوا ويتواضحو بينهم ويشوفوا أشنو الإجراءات، لأنه عندهم دفتر التحملات ديال مارس 2012 غادي يشوفوا أشنو هي الإيجابيات والسلبيات ديالو عاد غادي يطبقوه.

هاذ الشي علاش الحكومة عازمة على أنه بالفعل إذا كايينة هاذ التجاوزات غادي توقف مجزم ضد كل هاذ التجاوزات، باش ما يكون شي واحد اللي كما تنقول بالدرجة ديالنا "ياكل التومة بقم الحكومة"، انكونو واضحين.

هاذ الشي ديال الضرائب والمتأخرات والتهرب الضريبي. بالفعل الحكومة الآن راهها عازمة باش غادي تكون مناظرة وطنية ديال الإصلاحات الضريبية، إويا احنا جايين لها واحدة واحدة، وعندنا صندوق التقاعد حتى هو غادي نجيبو لكم الأرضية ديال الإصلاح ديالو. الإصلاح الضريبي احنا غادي نديرو مناظرة باش كل واحد في الإطار التشاركي يعطينا التصور والرأي ديالو حول الموضوع.

قررت خلال شهر مارس أنه غادي تدير التعميم ديال "RAMED" اللي غادي يمس 8 مليون ونصف ديال المغاربة، أتم تفضلتم وقلتم كايين 10 مليون ديال الفقراء، إلى هاذ 8,5% اخذوا الحماية الاجتماعية من "RAMED" ما غاديش يبقى لنا بزاف ديال الفقراء اللي ما غاديش يكونوا محيين.

الصندوق ديال الأسرة اللي تيمم المطلقات وأتم تعرفون هاذ الشي، ماشي حماية اجتماعية؟ (INDH) في حد ذاته ماشي حماية اجتماعية؟ وهاذي كلها أمور مصاحبة للإصلاح اللي غادي نديرو، وبالتالي القول بأننا غير تنكلمو في الفراغ ما كايينش حماية اجتماعية، هذا أيضا أتصور... أما المنهجية التشاركية، كايين منطقتين، هو أننا احنا كحكومة تندبرو الأمور، وهذا القانون احنا حكومة ديال التنفيذ، واش دابا ملي جينا نديرو دفتر التحملات، في السنوات السابقة حتى شي واحد ما اهضر على المقاربة التشاركية، ولكن ملي جينا نديروهم هاذ السنة قال لك لا، يجب أن نتشارك في كل شي.

ملي جينا نديرو لأكيمات خرجناهم، قال لك لا، ما تخرجش لأكيمات لأنك تتضح شي وحدين، دابا خصنا انكونو واضحين، إما أننا مع الإصلاح وإذا كنا مع الإصلاح خص الأمور كل واحد يمشي للتخصص ديالو، الحكومة تنفيذية تشتغل.

أما القول بأن هناك وزراء ما شي في العلم ديالهم، هاذي أنا في الصحافة ربما، ربما كايين شي حاجة في الصحافة، أما الحكومة ووزراؤها كلهم، المعنيون أساسا: وزير الداخلية، وزير المالية، وزير الطاقة والمعادن، وزير الشؤون العامة والحكومة، جلسنا وناقشنا، وماشني النهار الأول ماشي النهار الثاني والمقترحات منذ أشهر واحنا خدامين فيهم، ماشي حتى لليوم حتى أعلننا على الزيادة، وكل وزارة كانت عندها المقترحات ديالها. احنا الآن نفذ جزءا من الإصلاح ديال الصندوق.

تأثر الفئات الفقيرة، صحيح أنه ما يمكش تكون زيادة بلا ما يتأثر شي واحد، لكن غير صحيح أنه اللي غادي يتأثر بهذه الزيادة هما الفقراء، لأنه إذا درنا حساب ديال 2012 واشتغلنا على ذاك الشي اللي تنشوفو في 2012 يمكن نقول هناك تأثير، أنا ملي تنقول لكم أنا ما نجيبش 20 مليار درهم نجيدها من الاستثمار، ونقول لك ما نديرهاش في الصندوق ديال المقاصة، وغادي نمشي ندير هاذ 20 مليار درهم في الاستثمار، ماذا يفيد؟ 20 مليار ديال الدولة تتجيب على الأقل في إطار المضاعف 1/3 غادي تجيب لنا 60 مليار ديال استثمار الخواص، 20 و 60 غادي تعطيني 80 مليار درهم ديال الاستثمار، أشنو تعني؟ هو أنه هاذوك اللي ممكن تضرروا، وأنا ما تنقولش ما غاديش يتضرروا، اللي ممكن يتضرروا راه ملي غادي نستثمرو لهم 80 مليار غادي يجي لهم أكثر من ذاك الشي اللي تيتضرر. وبالتالي، احنا النظرة ديالنا ديال الإصلاح هي متوسطة الأمد وطويلة الأمد، ماشي ديال اليوم.

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أشكر الفريق الاستقلالي على هذا السؤال المهم بطبيعة الحال لأنه يتعلق بظروف تمويل الاقتصاد الوطني.

في البداية نوضح واحد المسألة أن أسعار الفائدة لا دخل للحكومة فيها، من الناحية النظرية، لأن أسعار الفائدة محررة، وبالتالي هي خاضعة لقانون السوق والعرض والطلب وكذلك للباب ديال التفاوض بين البنك وبين الزبون والتعاقد بين البنك والزبون، هذا من الناحية النظرية ولكن هذا لا يعني أن الحكومة لا تقوم بأي شيء.

أولا المسألة الأولى أن الفوائد ارتفعت، هذا ليس صحيح، أعطيك الأمثلة السيد المستشار المحترم: فيما يتعلق بمعدل الفائدة المدبنة بصفة عامة، وعاد نتكلم على القروض صنفا صنفا، انخفض المعدل ديال الفائدة المدبنة بصفة عامة، انخفضت بحوالي 13 نقطة أساس يعني 0,13، 6,52% في الفصل الأول ديال 2012، مقابل 6,65% في الربع الأخير من 2011، هاذي الفوائد بصفة عامة.

كأين الفوائد على قروض الخزينة الموجهة للشركات (les crédits de trésorerie) ديال الشركات، تراجع ب13 نقطة أساس من 6,69% لـ 6,56%. دائما القروض العقارية تراجعت ب3 ديال النقط ديال الأساس بحيث تراجعت من 6,22% إلى 6,19%. القروض ديال التجهيز ابقات مستقرة 6,46%، وأخيرا القروض ديال الاستهلاك هي التي عرفت ارتفاعا ب6 ديال النقط أساسية يعني 0,06، قروض الاستهلاك طلعت من 7,40% إلى 7,46%.

بطبيعة الحال كآين هناك، هذا أنا قلت قانون السوق، ولكن كآين تدخل ديال الحكومة هو اللي تيجعل أن هاذ الفوائد تبقى في هاذ الحدود وكآين هاذ التراجع بحكم أن الحكومة تنتهج سياسة نقدية إرادية من أجل توفير السيولة، اطلعتم لا شك على القرار ديال بنك المغرب ديال المراجعة ديال سعر الفائدة المحدد من 3,25 إلى 3%. كذلك على الضخ ديال السيولة من طرف بنك المغرب بملايير الدراهم باش السوق يكون متنعش ويمكن من تجاوز الإشكالية ديال نقص السيولة وبالتالي الحفاظ على الشروط الملائمة لتمويل الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير. الحمد لله اللي اعترفو أنه كآينة مسؤولية ديال الحكومة ومسؤولية ديال الوزارة، لأنه لولا الحكومة ولولا الاستقرار في هاذ البلاد حتى بنك ما يمكن لها تقوم بأي عمل، فلها هذا من الواجب ديال الحكومة باش تفرض وجودها في سياسة نقدية وعلى سياسة مالية.

فإذن احنا - الحمد لله - الحكومة عندها توجه واضح، الشفافية مع المواطن، القيام بالإجراءات الإصلاحية الضرورية اللي تستخدم على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد، وإذا وقع شيء تضرر على المدى القصير، أظن أنه الحمد لله المغاربة فاهمين وغادي يفهموا على أنه في مصلحتنا كاملين. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول ارتفاع نسبة الفوائد للقروض. الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

في الواقع كآين عدد كبير ديال المواطنين الآن يشتكون من هاذ المعضلة هاذي، عدد كبير. ارتفاع نسبة فوائد القروض في البنوك، في الماضي كان المواطن لا يلجأ إلى البنك، الآن أصبحت فلسفة وأسلوب جديد ومواطن جديد، ومن طبيعة الحال أصبح المواطن يلجأ إلى القروض، ولكن من يحجي هذا المواطن؟

يقال مصائب قوم عند قوم فوائد. مطالبة الضمانات بالنسبة لقرض من طرف البنوك في بعض الأحيان تفوق 5 و6 و10 مرات الثمن ديال القرض. فلهاذا، معالي الوزير، أين هي الروح الوطنية لبعض مسؤولي البنوك؟ معالي الوزير، هل هناك تفكير في مراجعة البنوك لنسبة الفوائد لجعلها تتماشى مع الدخل المتوسط للمواطنين، علما أن أرباح البنوك سنويا تقدر بالملايير، وليست كنتقدير ولكن كنتصريحات من طرف هؤلاء هم رسميا، علما أن الأزمة الاقتصادية الآن تستوجب أن يكون التفكير عميق في الحالة الاقتصادية والمالية، إلا أن بعض البنوك تتهم وزارة المالية والبنك المركزي هي التي تحدد بعض المعايير. ما هو موقف وزارة المالية وموقف الحكومة بكاملها؟

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير

الاقتصاد والمالية، المكلف بالمنازية:

السيد المستشار،

السيد الرئيس المحترم،

الحكومة ينبغي أن تحرص على توفير الشروط اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول ضرورة تعميم الأفرنة الغازية. الكلمة للسادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
أخوتي، إخواني المستشارون،

كما هو معلوم، السيد الوزير، أن جل الصناع التقليديين يستعملون أفرنة تقليدية لصناعة الزليج التقليدي أو القطع الخزفية التقليدية، وهذا يضر - لا محالة - بالبيئة، ويساهم بشكل كبير إلى جانب المعامل والمصانع في ارتفاع نسبة التلوث، الشيء الذي أصبح يفرض وبإلحاح تعميم وفرض استعمال الأفرنة الغازية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: هل هناك نية في فرض تعميم الأفرنة الغازية ومنع استعمال الأفرنة التقليدية للحد من التلوث، وذلك في إطار الحفاظ على بيئة نظيفة والحرص على صحة وسلامة المواطنين؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، أريد أن أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضعه هذا السؤال اللي يعتبر أولوية الأولويات ديال وزارة الصناعة التقليدية.

بطبيعة الحال يجب أن نتفق بأنه القطاع ديال الفخار والخزف عموما واحد من القطاعات اللي كنعتهروها مهمة نظرا لدورها ورقم المعاملات اللي كنعتهروها، سواء في السوق الداخلي أو بالنسبة للتصدير، واللي كنعتهروه واحد من القطاعات اللي حتى الآن كيتناشئ مع الرؤية ديال 2015 من حيث الأرقام المحصل عليها.

كذلك، يجب أن نتفق بأن كل الدراسات التي أنجزت حول انعكاس

فعلا وقع تراجع نسبيا، ولكن وقتوها بأنه آخر قرار ديال البنك المركزي وهو من 3,25 إلى 3 لم يطبق، هاذ الربع راه باقي اليوم تيساتفدوا منه واحد العدد، ويقدر بالملايير، هذا أظن بأنه يجب على وزارة المالية أن تهتم بتطبيق قرار البنك المركزي.

معالي الوزير، الآن في الواقع وفي الميدان لا نرى أن هناك أبنك أعمال، هناك أبنك تجارية هي اللي كابتنة، واش ما تظنوش بأنه في الحكومة يجب خلق بنوك أعمال كما موجود في واحد العدد ديال الدول لفائدة المستثمرين، لأنه الآن ما نرى أن في هاذ البنوك التجارية هناك سيولة بطبيعة الحال ديال المواطنين، تيأديو عليها واحد الفائدة هزيلة جدا وتستغل لفائدة المواطنين وأتم تكلمتو بأنه وقعت الزيادة بالنسبة لفائدة بالنسبة للاستهلاك وهذا هو اللي تضر، هذا هو المشكل هو هذا.

فلهذا أظن بأنه على الحكومة وعلى الوزارة أن تقوم بدور المراقبة وهناك قانون يعطي للبنك المركزي بعض القرارات بالنسبة لزجر وعقوبة بعض الأبنك، اللويات الموجودة تخيف عدد كبير من المسؤولين.
شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

أنا ابغيت غير نظمتن السيد المستشار المحترم على التطبيق ديال القرار ديال البنك المركزي، لأنه القرار هو قرار ملزم وكاين آليات ديال المراقبة سواء من طرف البنك المركزي أو من طرف الحكومة.

بطبيعة الحال، هاذ المسألة مسألة وطنية ديال تمويل الاقتصاد وتوفير شروط الاقتصاد يتعدى الأبنك، والحكومة كذلك تقوم بواجبها فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الوطني عبر تعبئة التمويلات الخارجية فيما يتعلق، بطبيعة الحال، بالمشاريع العمومية، ولكن كذلك حتى مشاريع القطاع الخاص، بحيث عندنا علاقات مع مؤسسات دولية تمول، ولاسيما فيما يتعلق بالشركات الصغرى والمتوسطة اللي هي الشركات التي تعاني من شروط التمويل، لأن الشركات الكبرى، كما قلت، بما أن سعر الفائدة خاضع للتفاوض فالشركات الكبرى تتوفر على القدرة التفاوضية، وبالتالي تدخل في علاقات ندية مع الأبنك، والشركات الصغرى والمتوسطة هي التي نسعى إلى التنفيس عليها من خلال مجموعة من آليات تمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

مسألة أخيرة، مع كل هذا وبفضل هذه السياسة الحكومية، أظمتن السيد المستشار أنه القروض في المغرب تبقى في هامش أصغر بكثير من القروض اللي كابتنة في الدول اللي هي منافسة لنا، سواء في الشرق الأوسط أو في شمال إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية اللي فيها القروض بين 8,8 و12%.

أنا الأمثلة اللي اعطيتك كلها بين 5 وبين 7%، وبالتالي أنا معكم أن

أزمة عالمية، وراه حتى هو مؤزم وكين ركود وكين مجموعة ديال العوامل اللي كتجعلو أنه يتخوف من الاقتناء، ماشي غادي يتخوف حيث ما فيش جودة ولكن حيث ماكيش، العين بصيرة واليد قصيرة.

قلم، السيد الوزير، بأنه يعني مجموعة ديال التدابير اللي اتخذت في إطار أنه يكون هاذ الفرن الغازي ناخ 100% والتجارب راها الحمد لله تدارت عبر يعني الفاعلين في هاذ القطاع، وكذلك مجموعة ديال الجمعيات اللي هي انخرطت في هاذ الإصلاح لمحاربة التلوث البيئي.

واحا بطبيعة الحال المسؤولين والفاعلين في القطاع كحاولو ما أمكن باش أنا نحسنو البيئة ديالنا، لأنه البيئة والوجه ديال المغرب راه السياح الأجانب ما كيجيوش ملي كيشوفوا شي تلوث بيئي في شي بلاد.

إنما اللي بغيت نقول هو أنه لابد أننا نزيدو نشجعو الصناع بأنه ماشي فقط غير بعض الإخوان اللي غادي يديروا الأفرنة الغازية، خص تعميم الأفرنة الغازية على المستوى الوطني باش ما يقاش ذاك الفرن التقليدي شي عندو وشي ما عندوش، وبالتالي يعني هاذ المشكل اللي كين، اسمح لي السيد الرئيس ربما آخر سؤال هذا ابقى، نتحاولو ما أمكن.. شكرا السيد الرئيس.

أنا غير بغيت نقول للسيد الوزير بأنه راه مجموعة ديال الإخوان ديال الصناع التقليديين تبحاولو ما أمكن أنهم ينخرطوا ولكن خص يكون التعميم لجميع الفاعلين في هاذ القطاع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

غير، السيد المستشار المحترم، أنا ابغيت باش نثنم هاذ الشي اللي جيتو به. احنا متفاهمين على طول الخط، ولكن لكل شيء بداية، احنا في بداية المشوار.

هناك إضافة إلى برنامج "FODEP"، هناك البرنامج اللي هو مهم ديال تحدي الألفية ديال (MCC) اللي كان عندنا اجتمع أمس مع الرئيس المدير العام ديالو اللي زار السيد رئيس الحكومة وزارني أنا شخصيا، واللي أبدى الاستعداد ديالو وكذلك الاطمئنان ديالو على سير البرامج اللي واحد منها هو استبدال الأفرنة الغازية بالأفرنة التقليدية.

وكما تتبعم معنا، السيد الرئيس، بأنه في إطار الشفافية، الآن ابدينا بالتجربة ديال فاس ومراكش، اعطينا لهاذا الجمعيات هيا اللي غادي يونسبو المارشي بالمعايير اللي اغاوا في إطار الشفافية، اللي هي حوالي 5 ولا 6 المليون ديال الدولار، اللي غادي تحاول تغطي 80% ديال التكلفة ديال هاذ الفران في إطار الاجتماع ديال (le conseil d'administration)

استعمال الأفرنة التقليدية على البيئة مضر 100%، إذن كين هناك واحد الإيمان من جميع الأطراف بأن هناك ضرر.

إضافة إلى الضرر اللي يؤدي إليه استعمال هاذ الأفرنة التقليدية، هناك ضرر على جودة منتوج الخزف والفخار، لأنه التجارب اللي قمنا بها لحد الآن فيما يخص الأفرنة الغازية بينت أولا بأنها سليمة من حيث احترام معايير البيئة، وبالخصوص استعمالها في مناطق سكنية، بحيث أن هناك قانون اللي كيحرم استعمال الأفرنة التقليدية، خصوصا في التجمعات السكنية الكبيرة، ولكن بالخصوص الرفع من الجودة، لأنه استعمال الفرن التقليدي كيقدر يؤدي لما تنتهي العملية ديال الطهي يؤدي للكسر أو ما يسمى (la casse) أو الهرس أو الكسور من 40 حتى 100%. إضافة إلى الساعات التي لا تنقضي ديال الطهي، ولكن لما كاستعملو فرن غازي بطبيعة الحال كتكون واحد 8 حتى 12 ساعة وكتكون النسبة ديال الكسر ما كتفوتش 20%.

إذن كمشي مع التوجه ديالنا ديال تحسين الجودة، إذا ابغينا ندخلو لأسواق جديدة، لأن اليوم ماشي غير المغرب اللي كيطلب المعايير ديال الجودة، ولكن التصدير اليوم الدول اللي كتستعمل المواد ديال الخزف وبالخصوص في الأكل وكتستعملها في أواني الأكل كتطلب واحد العدد ديال المعايير اللي ما يمكن نخرتموها إلا باستعمال هاذ الأفرنة الغازية.

إذن هناك ماشي غير نية، ولكن هناك عمل اللي الحكومة قايمة به من الأعمال اللي ابدينا فيهم أولا بشراكة مع الوزارة المكلفة بالبيئة هي وضع شبك خاص لتمويل اقتناء الأفرنة الغازية في إطار صندوق الحد من التلوث الصناعي (FODEP) مهم بالخصوص تقديم نسبة ديال 40% مضمونة لمن يريد استبدال فرن تقليدي بفرن غازي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السبي الناخي.

المستشار السيد ناخي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السدة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أشكر السيد الوزير المحترم على الإيضاحات فيما يخص مشكل الأفرنة التقليدية وكذلك الأهمية التي تعطياها الأفرنة الغازية بالنسبة لتحسين المنتوج.

بطبيعة الحال، كما قلم، السيد الوزير، كين هناك دعم، كين هناك دعم فيما يخص اقتناء الأفرنة الغازية، ولكن ربما ما أكفأكمش الوقت باش تقولوا لنا أنه راه كين هناك كذلك تمويل بنكي في إطار هاذيك النسبة المئوية اللي كتبقى للصانع التقليدي، وخاصة أنه الصانع التقليدي، في هذه الأزمة كايبة

التنافسية العالمية، لأنه الصناعة التقليدية ديالنا حقيقة بأنه (le marché local) أو السوق الداخلي كتناخذ واحد 70%، ولكن اليوم في التوجه ديالنا خصنا باش نغزو أسواق جديدة، وما يمكن ندخلو لهاذوك الأسواق إذا لم نحترم هاذ المعايير اللي أصبحت من الأبجديات. خاصنا أناهلو الصناع التقليديين ديالنا والحكومة كلها على استعداد لمواكبة ومؤازرة الصناع التقليديين إن شاء الله باش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية وموضوعه الواقع السلبي للضرائب على الصناع التقليديين. ما كاينش؟ إذن سحب مع المسحوبين. إذن نعلن عن انتهاء الجلسة وفتتح جلسة التشريع.

ديال وكالة تحدي الألفية اللي ترأسه السيد رئيس الحكومة هاذي ثلاثة الأسابيع.

حطينا المشكل فيما يخص 20%، والأبنك، بالخصوص مؤسسة القرض الفلاحي اللي ابغينا نشكروها بهاذ المناسبة، التزمت باش تؤدي هاذ 20% بواحد الفائدة تفضيلية على مدة سنوات. إذن المشكل ديال التمويل ما بقاش.

إذن راه اليوم الصانع التقليدي راه يقدر ياخذ الفرن ديالو 100%، كنظن بأنه هاذلشي كنعتهروه واحد المكسب اللي جابتو الحكومة، إذن اللي خصنا نفتخرو به جميعا، وكنظن أكبر محفز باش مناطق آخرين إن شاء الله يستافدوا من بعد مراكش وفاس، احنا الهدف ديالنا أولا بطبيعة الحال موازاة مع الاحتفاظ على الجانب البيئي هو تحسين المردودية، راه إلى ما حسنا المردودية ديالنا، السيد المستشار المحترم، راه ما يمكنش ندخلو في